جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية, علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية و بنوك

من إعداد الطالب : بضياف إبراهيم

بعنوان :

دور الوساطة المالية في تمويل العمليات الإستثمارية

دراسة إحصائية للمشاريع الإستثمارية المسجلة ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ورقـــــلة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:**2013/06/19**

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ بن قانة إسماعيل	أستاذ محاضر (جامعة ورقلة)	رئيسا
الدكتور/ علاوي محمد لحسن	أستاذ محاضر (جامعة ورقلة)	مشرفا
الأستاذ/ مولاي لخضر	أستاذ محاضر (جامعة ورقلة)	ممتحنا

السنة الجامعية : 2013/2012

الإهداء

أهدي هذا العمل الى :

والدي و والدتي الكريمين؛

إخوتي و أخواتي الأحباء ؛

زوجتي العزيزة و أبنائي الكرام ؛

كل الأهل و الأصدقاء و الزملاء ؛

شكـــر

إلـى أستـاذي الـفـاضل الـدكـتور علاوي محمد لـحسن تـثمـيـنـا لـمجهودا تـه الـجبـارة و عطائـه الـدائـم و تـوجيـهـاتـه الـقـيـمة, و لـقـبـولـه الإشراف علـى هـذا الـعمل رغم إنـشغـالاتـه الـدائـمة و إلـتـزامـاتـه؛

إلـى جـمـيـع أسـاتـذة قـسم الـعلـوم الإقـتـصـاديـة ممن سـاهـمـوا فـي إثـراء زادنـا الـعلـمي و الـمعرفـي؛

لـكم جـمـيـعـا ... كل عبـارات الـشكر و الـتـقـديـر.

الإهداء

أهدي هذا العمل الى :

والدي و والدتي الكريمين؛

إخوتي و أخواتي الأحباء ؛

زوجتي العزيزة و أبنائي الكرام ؛

كل الأهل و الأصدقاء و الزملاء ؛

شكـــر

إلـى أستـاذي الـفـاضل الـدكـتور علاوي محمد لـحسن تـثمـيـنـا لـمجهودا تـه الـجبـارة و عطائـه الـدائـم و تـوجيـهـاتـه الـقـيـمة, و لـقـبـولـه الإشراف علـى هـذا الـعمل رغم إنـشغـالاتـه الـدائـمة و إلـتـزامـاتـه؛

إلـى جـمـيـع أسـاتـذة قـسم الـعلـوم الإقـتـصـاديـة ممن سـاهـمـوا فـي إثـراء زادنـا الـعلـمي و الـمعرفـي؛

لـكم جـمـيـعـا ... كل عبـارات الـشكر و الـتـقـديـر.

قاتمة المحتويات

I. الإهداء.....I

II. الشكر.....II

III. الملخص.....III

IV. قائمة الجداول.....IV

V. قائمة الأشكال.....V

VI. قائمة الملاحق.....VI

VII. المقدمة.....VIII

الفصل الأول: ماهية الوساطة المالية وطرق تمويل المشاريع الإستثمارية

مقدمة 01

المبحث الأول : ماهية الوساطة المالية 01

المطلب الأول : تعريف الوساطة المالية 01

المطلب الثاني : طبيعة الوساطة المالية 02

المطلب الثالث : أنواع مؤسسات الوساطة المالية 03

المبحث الثاني : ماهية التمويل وأشكاله 15

المطلب الأول : مفهوم التمويل 15

المطلب الثاني : أهمية التمويل 16

المطلب الثالث : أشكال التمويل 17

المبحث الثالث : الدراسات السابقة 18

خاتمة الفصل الأول 20

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية لدور الوساطة المالية في تمويل العمليات الإستثمارية

مقدمة 21

المبحث الأول : دراسة تمويل مشروع إستثماري من قبل بنك BADR وكالة ورقلة 21

المطلب الأول: دراسة حالة طلب تمويل قرض إستغلال مقدم من طرف مؤسسة Maghreb Céramique .21

المطلب الثاني: الدراسة المالية و التقنية للمشروع.....22

المبحث الثاني : دراسة إحصائية للمشاريع الإستثمارية في ولاية ورقلة (2002-2012) 25

المطلب الأول : دراسة إحصائية لتطور المشاريع في ولاية ورقلة (2002-2012) 25

المطلب الثاني : دراسة توزع المشاريع على دوائر ورقلة 35

المطلب الثالث: دراسة بعض المؤسسات التي إستفادت من وكالة دعم و تطوير الإستثمار 39
خاتمة الفصل الثاني 43
الخاتمة 44
المراجع 46

قائمـة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1-1)	**تطور المشاريع في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة من (2002 الى 2012)**	31
الجدول (1-2)	**تطور مبالغ الإستثمار في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة (من 2002-2012)**	34
الجدول (1-3)	**تطور عدد العمال في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة (من 2002 الى 2012)**	37
الجدول (1-4)	**توزع عدد العمال في ورقلة حسب البلديات وحسب الأنشطة في الفترة من (2002-2012)**	40
الجدول (2-1)	**بطاقة تلخيصية عن المشروع – أ –**	43
الجدول (2-2)	**بطاقة تلخيصية عن المشروع – ب –**	44
الجدول (2-3)	**بطاقة تلخيصية عن المشروع – ت –**	45

قائمـة الأشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1-1)	الهيكل التنظيمي للبنك على المستوى الوطني	23
الشكل (1-2)	الهيكل التنظيمي الخارجي للتجمع الجهوي للاستغلال	24
الشكل(1-3)	الهيكل الداخلي للتجمع الجهوي للاستغلال	25
الشكل(2-1)	تطور المشاريع في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة من (2002 الى 2012)	33
الشكل(2-2)	تطور المبالغ الإستثمار في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة (من 2002-2012)	35
الشكل(2-3)	تطور عدد العمال في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة (من 2002 الى 2012)	38
الشكل(2-4)	توزع مناصب العمل على بلديات الولاية خلال الفترة من (2002-2012)	41

الملخص :

تعتبر الوساطة المالية أداة هامة و فعالة في توجيه مختلف عوامل الإنتاج، من أجل النهوض بالإقتصاد القومي ومن أجل تنمية شاملة. حيث تلعب مختلف أنواع مؤسسات الوساطة المالية دور الرابط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، الشئ الذي يلبي مختلف الحاجيات التمويلية لمختلف الأطراف الإقتصادية و بطريقة سهلة وترضي مختلف الأطراف، و تكون ثمرة أو ناتج هذه العلاقة مشاريع إستثمارية تدعم و تنشط الإقتصاد و تساهم في رفاهية المجتمع ككل. لهذا كان لمؤسسات الوساطة المالية دورا هاما في تمويل و تحفيز المشاريع الإستثمارية، والذي هو محل هذه الدراسة، حيث لاحظنا تأثير هذه العلاقة على مختلف أوجه التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية : مؤسسات، وساطة مالية، مشاريع إستثمارية، تمويل، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

Abstract :

Financial intermediation is so important and effective tool in guiding the various factors of production so to make thrive national economy and ensure global development. The intermediation institutions achieve an important task between a powerful depositor and the borrower. Such process may perform great investment contributing، thereby، to national economy flourishing and best social living-conditions.

Financial intermediation institutions assume a great position in financing projects investment، issue to such study-case. The impact of this relationship is، hence، very palpable.

Key-words: *institutions، financial intermediation، investment projects، financing، National Agency for Investment developing.*

قائمــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 1	الدراسة المالية لمؤسسة Maghreb Céramique	48
الملحق رقم2	الترخيص بالإلتزام Autorisation D’engagement	50
الملحق رقم 3	تقرير حول الإلتزام المتعاقد عليه compte rendu d’engagement contractes	51

تمـهيــد :

تعتبر مؤسسات الوساطة المالية من أهم الأدوات و المنشآت المالية التي تساهم في ترقية و تحسين الإقتصاد القومي ككل حيث تعتبر بمثابة الشرايين التي تغدي الإقتصاد الوطني و الرافعة الأساسية للتنمية الوطنية.

إن نجاح أي مجتمع مرتبط بمدى كفأة نظامه المالي ومدى إستجابته و تكيفيه مع مختلف متطلبات و حاجيات المجتمع، وكفأة هذا النظام تعتمد بالأساس على مدى نشاط و نجاعة مؤسسات الوساطة المالية فيه.

كما و تعتبر المشاريع الإستثمارية من أدوات توجيه عناصر الإنتاج و الكفاءات و القدرات الموجودة على المستوى الإقتصادي ، وتنوعها دليل على إزدهار المجتمع و رفاهيته، و هي تعتبر بمثابة الوسيط أو الرابط بين مؤسسات الوساطة المالية و المؤسسات الطالبة للتمويل أو وحدات العجز المالي. و بالتالي يتعدى دور هذه المؤسسات من مجرد وسيط مالي بين الوحدات ذات العجز المالي و الوحدات ذات الفائض المالي، إلى مساهم وموجه للتمنية الإقتصادية ورافع لها، وهنا يبرز الدور المهم و الأساسي لمؤسسات الوساطة المالية.

الإشكالية :

نسعى من خلال هذا البحث الى تسليط الضوء على مختلف مؤسسات الوساطة المالية وعلى الدور الذي تلعبه كأداة رئيسية لتمويل مختلف المشاريع الإستثمارية، وتأثير هذه الأخيرة على المجتمع ككل ، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه مؤسسات الوساطة المالية وما علاقتها بالمشاريع الإستثمارية ؟

وكون مؤسسات الوساطة المالية تختلف بإختلاف العلاقة الموجودة بين الوسيط المالي وصاحب الفائض المالي، يمكن تجزئة الإشكالية السابقة الى عدة إشكاليات جزئية :

1- هل لمؤسسات الوساطة المالية دورا هاما وفعال في تمويل العمليات الإستثمارية ؟
2- كيف تقوم مؤسسات الوساطة المالية بتلبية مختلف الحاجيات الإستثمارية ؟
3- ما هو حجم تأثير الوساطة المالية على مختلف الأنشطة الإقتصادية على المستوى المحلي (ولاية ورقلة)؟

فرضيات الدراسة :

لإعداد هذا البحث تم الإعتماد على مجموعة من الفرضيات قمنا بصياغتها، وسنحاول الإجابة عنها والتأكد من صحتها ضمن هذا البحث :

1- توجد عدة أنواع لمؤسسات الوساطة المالية، و تختلف بإختلاف مؤسسة الوساطة المالية؛

2- تستعمل مؤسسات الوساطة المالية طرق وتقنيات مختلفة من أجل تلبية مختلف الحاجيات الإستثمارية؛

3- تلعب مؤسسات الوساطة المالية دورا هاما وفعالا في تمويل العمليات الإستثمارية؛

4- تعتبر المشاريع الإستثمارية من عوامل توجيه مختلف عناصر الإنتاج الموجودة على المستوى الإقتصادي ، من أجل الرفع من مستوى الإقتصاد الوطني ككل والتنمية.

مبررات إختيار الموضوع :

هناك جملة من المبررات كانت الدافع وراء إختيار الموضوع ، نذكر منها :

1- الرغبة في البحث ومعرفة مختلف أنواع المؤسسات التمويلية وكيفية عملها؛

2- إبراز الدور الذي تقوم به مختلف مؤسسات الوساطة المالية في إنجاح عملية تمويل المشاريع الإستثمارية؛

3- إعتبار التمويل أكبر هاجس تعاني منه المؤسسات التي هي في طور الإنشاء أو الباحثة عن التمويل؛

4- التعرف على الدور الذي تلعبه البنوك ومختلف المؤسسات الداعمة للإستثمار في حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الموضوع :

تتجلى أهمية الموضوع في النقاط التالية :

1- تعتبر مؤسسات الوساطة المالية من المؤسسات الحيوية والداعمة للإقتصاد الوطني ، وهذا من خلال الدور الذي تلعبه؛

2- أهمية التمويل بالنسبة لمختلف المشاريع الإستثمارية، وأثر هذه الأخيرة على التنمية المحلية؛

3- إهتمام السلطات بتدعيم وتوجيه المشاريع الإستثمارية لمختلف القطاعات وخصوصا القطاعات الحيوية للدولة (القطاعات الإستراتيجية)؛

4- إرتباط التنمية المحلية بمدى نجاح المشاريع الإستثمارية الممولة من طرف مؤسسات الوساطة المالية ، وأثر ذلك على الأفراد؛

5- نوع الدراسة المقدمة، بإعتبارها دراسة ميدانية إحصائية تعكس دور هذه المشاريع الإستثمارية ومؤسسات الوساطة المالية على مختلف نواحي التنمية.

أهداف الدراسة :

عند تناولنا لهذا البحث ، نهدف الى ما يلي :

1- التعرف على مختلف أنواع الوساطة المالية، ومختلف المؤسسات الناشطة في هذا المجال؛
2- معرفة الطرق المتبعة لقيام هذه المؤسسات بالوظيفة الأساسية لها (الوظيفة التمويلية)؛
3- معرفة المراحل المتبعة من قبل البنوك في إتخاد قرار التمويل؛
4- ملاحظة تأثير هذه المؤسسات في تنمية مختلف القطاعات الإقتصادية.

الدراسات السابقة :

تم التطرق للموضوع في عدة دراسات سابقة سنوردها في مبحث مستقل.

حدود الدراسة :

من حيث المكان ، كانت الدراسة على إحدى مؤسسات الوساطة المالية الموجودة على مستوى ولاية ورقلة (BADR BANQUE) والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) .

أما من ناحية الزمان فكانت حدود الدراسة من سنة 2002 الى سنة 2012 ، حيث قمنا بدراسة إحصائية لمختلف المشاريع الإستثمارية الممولة من طرف البنوك الجزائرية على مستوى الولاية والمسجلة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

المنهج المستخدم :

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المطروحة من عدمه، إعتمدنا في الفصل الأول (النظري) على المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع.

أما في الجزء التطبيقي، ففي القسم الأول منه إعتمدنا على منهج دراسة الحالة، والذي يعتمد على جمع المعلومات ووصف الطرق المتبعة. في حين أنه في القسم الثاني إعتمدنا فيه على المنهج الإحصائي في رصد و ملاحظة تطور مختلف المشاريع الإستثمارية على مستوى الولاية ، ودور مؤسسات الوساطة المالية في هذا التطور.

هيكل البحث :

للقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيمها الى فصلين :

1- الفصل الأول بعنوان " ماهية الوساطة المالية و طرق تمويل المشاريع الإستثمارية " ، حيث تناولنا فيه أهم التعاريف للوساطة المالية، ومختلف أنواع مؤسسات الوساطة المالية ، بالإضافة الى أهم الأدوار التي تلعبها، كما تم التطرق في هذا الفصل الى التمويل ومختلف الطرق والتقنيات المستعملة من طرف مؤسسات الوساطة المالية لتمويل وتلبية حاجيات المؤسسات المحتاجة للتمويل.

2- الفصل الثاني بعنوان " دراسة تطبيقية لدور الوساطة المالية في تمويل العمليات الإستثمارية "، وتم تناول فيه في الجزء الأول دراسة حالة لتمويل مشروع إستثماري من طرف إحدى مؤسسات الوساطة المالية، وفي الجزء الثاني تم القيام بدراسة إحصائية لمختلف المشاريع الإستثمارية الممولة من طرف البنوك الجزائرية والمسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) على مستوى ولاية ورقلة.

صعوبات البحث :

تتمثل صعوبات البحث في المشاكل التي واجهناها أثناء الإتصال بالبنوك وتحفظهم في منحنا المعلومات اللازمة للبحث، بل وحتى الرفض في أحيانا كثيرة وإعتبارهم ذلك من متطلبات السر المهني، وهو ما شكل عائقا كبيرا حال دون معرفة الدور الحقيقي الذي تلعبه هذه المؤسسات في هذا الميدان.

مقدمة

تمـهيــد :

تعتبر مؤسسات الوساطة المالية من أهم الأدوات و المنشآت المالية التي تساهم في ترقية و تحسين الإقتصاد القومي ككل حيث تعتبر بمثابة الشرايين التي تغدي الإقتصاد الوطني و الرافعة الأساسية للتنمية الوطنية.

إن نجاح أي مجتمع مرتبط بمدى كفأة نظامه المالي ومدى إستجابته و تكيفيه مع مختلف متطلبات و حاجيات المجتمع، وكفأة هذا النظام تعتمد بالأساس على مدى نشاط و نجاعة مؤسسات الوساطة المالية فيه.

كما و تعتبر المشاريع الإستثمارية من أدوات توجيه عناصر الإنتاج و الكفاءات و القدرات الموجودة على المستوى الإقتصادي ، وتنوعها دليل على إزدهار المجتمع و رفاهيته، و هي تعتبر بمثابة الوسيط أو الرابط بين مؤسسات الوساطة المالية و المؤسسات الطالبة للتمويل أو وحدات العجز المالي. و بالتالي يتعدى دور هذه المؤسسات من مجرد وسيط مالي بين الوحدات ذات العجز المالي و الوحدات ذات الفائض المالي، إلى مساهم وموجه للتمنية الإقتصادية ورافع لها، وهنا يبرز الدور المهم و الأساسي لمؤسسات الوساطة المالية.

الإشكالية :

نسعى من خلال هذا البحث الى تسليط الضوء على مختلف مؤسسات الوساطة المالية وعلى الدور الذي تلعبه كأداة رئيسية لتمويل مختلف المشاريع الإستثمارية، وتأثير هذه الأخيرة على المجتمع ككل ، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه مؤسسات الوساطة المالية وما علاقتها بالمشاريع الإستثمارية ؟

وكون مؤسسات الوساطة المالية تختلف بإختلاف العلاقة الموجودة بين الوسيط المالي وصاحب الفائض المالي، يمكن تجزئة الإشكالية السابقة الى عدة إشكاليات جزئية :

1- هل لمؤسسات الوساطة المالية دورا هاما وفعال في تمويل العمليات الإستثمارية ؟
2- كيف تقوم مؤسسات الوساطة المالية بتلبية مختلف الحاجيات الإستثمارية ؟
3- ما هو حجم تأثير الوساطة المالية على مختلف الأنشطة الإقتصادية على المستوى المحلي (ولاية ورقلة)؟

فرضيات الدراسة :

لإعداد هذا البحث تم الإعتماد على مجموعة من الفرضيات قمنا بصياغتها، وسنحاول الإجابة عنها والتأكد من صحتها ضمن هذا البحث :

1- توجد عدة أنواع لمؤسسات الوساطة المالية، و تختلف بإختلاف مؤسسة الوساطة المالية؛

2- تستعمل مؤسسات الوساطة المالية طرق وتقنيات مختلفة من أجل تلبية مختلف الحاجيات الإستثمارية؛

3- تلعب مؤسسات الوساطة المالية دورا هاما وفعالا في تمويل العمليات الإستثمارية؛

4- تعتبر المشاريع الإستثمارية من عوامل توجيه مختلف عناصر الإنتاج الموجودة على المستوى الإقتصادي ، من أجل الرفع من مستوى الإقتصاد الوطني ككل والتنمية.

مبررات إختيار الموضوع :

هناك جملة من المبررات كانت الدافع وراء إختيار الموضوع ، نذكر منها :

1- الرغبة في البحث ومعرفة مختلف أنواع المؤسسات التمويلية وكيفية عملها؛

2- إبراز الدور الذي تقوم به مختلف مؤسسات الوساطة المالية في إنجاح عملية تمويل المشاريع الإستثمارية؛

3- إعتبار التمويل أكبر هاجس تعاني منه المؤسسات التي هي في طور الإنشاء أو الباحثة عن التمويل؛

4- التعرف على الدور الذي تلعبه البنوك ومختلف المؤسسات الداعمة للإستثمار في حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الموضوع :

تتجلى أهمية الموضوع في النقاط التالية :

1- تعتبر مؤسسات الوساطة المالية من المؤسسات الحيوية والداعمة للإقتصاد الوطني ، وهذا من خلال الدور الذي تلعبه؛

2- أهمية التمويل بالنسبة لمختلف المشاريع الإستثمارية، وأثر هذه الأخيرة على التنمية المحلية؛

3- إهتمام السلطات بتدعيم وتوجيه المشاريع الإستثمارية لمختلف القطاعات وخصوصا القطاعات الحيوية للدولة (القطاعات الإستراتيجية)؛

4- إرتباط التنمية المحلية بمدى نجاح المشاريع الإستثمارية الممولة من طرف مؤسسات الوساطة المالية ، وأثر ذلك على الأفراد؛

5- نوع الدراسة المقدمة، بإعتبارها دراسة ميدانية إحصائية تعكس دور هذه المشاريع الإستثمارية ومؤسسات الوساطة المالية على مختلف نواحي التنمية.

أهداف الدراسة :

عند تناولنا لهذا البحث ، نهدف الى ما يلي :

1- التعرف على مختلف أنواع الوساطة المالية، ومختلف المؤسسات الناشطة في هذا المجال؛
2- معرفة الطرق المتبعة لقيام هذه المؤسسات بالوظيفة الأساسية لها (الوظيفة التمويلية)؛
3- معرفة المراحل المتبعة من قبل البنوك في إتخاد قرار التمويل؛
4- ملاحظة تأثير هذه المؤسسات في تنمية مختلف القطاعات الإقتصادية.

الدراسات السابقة :

تم التطرق للموضوع في عدة دراسات سابقة سنوردها في مبحث مستقل.

حدود الدراسة :

من حيث المكان ، كانت الدراسة على إحدى مؤسسات الوساطة المالية الموجودة على مستوى ولاية ورقلة (BADR BANQUE) والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) .

أما من ناحية الزمان فكانت حدود الدراسة من سنة 2002 الى سنة 2012 ، حيث قمنا بدراسة إحصائية لمختلف المشاريع الإستثمارية الممولة من طرف البنوك الجزائرية على مستوى الولاية والمسجلة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

المنهج المستخدم :

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المطروحة من عدمه، إعتمدنا في الفصل الأول (النظري) على المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع.

أما في الجزء التطبيقي، ففي القسم الأول منه إعتمدنا على منهج دراسة الحالة، والذي يعتمد على جمع المعلومات ووصف الطرق المتبعة. في حين أنه في القسم الثاني إعتمدنا فيه على المنهج الإحصائي في رصد و ملاحظة تطور مختلف المشاريع الإستثمارية على مستوى الولاية ، ودور مؤسسات الوساطة المالية في هذا التطور.

هيكل البحث :

للقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيمها الى فصلين :

1- الفصل الأول بعنوان " ماهية الوساطة المالية و طرق تمويل المشاريع الإستثمارية " ، حيث تناولنا فيه أهم التعاريف للوساطة المالية، ومختلف أنواع مؤسسات الوساطة المالية ، بالإضافة الى أهم الأدوار التي تلعبها، كما تم التطرق في هذا الفصل الى التمويل ومختلف الطرق والتقنيات المستعملة من طرف مؤسسات الوساطة المالية لتمويل وتلبية حاجيات المؤسسات المحتاجة للتمويل.

2- الفصل الثاني بعنوان " دراسة تطبيقية لدور الوساطة المالية في تمويل العمليات الإستثمارية "، وتم تناول فيه في الجزء الأول دراسة حالة لتمويل مشروع إستثماري من طرف إحدى مؤسسات الوساطة المالية، وفي الجزء الثاني تم القيام بدراسة إحصائية لمختلف المشاريع الإستثمارية الممولة من طرف البنوك الجزائرية والمسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) على مستوى ولاية ورقلة.

صعوبات البحث :

تتمثل صعوبات البحث في المشاكل التي واجهناها أثناء الإتصال بالبنوك وتحفظهم في منحنا المعلومات اللازمة للبحث، بل وحتى الرفض في أحيانا كثيرة وإعتبارهم ذلك من متطلبات السر المهني، وهو ما شكل عائقا كبيرا حال دون معرفة الدور الحقيقي الذي تلعبه هذه المؤسسات في هذا الميدان.

الفصل الأول

مقدمـــة :

يلعب النظام المالي دورا هاما في تطور ورقي المجتمعات باعتباره الشريان الرئيسي للنظام الاقتصادي و المحرك الأساسي له ، و مع إزياد حاجات الإنسان أصبح من الضروري أن يكون هدا النظام المالي ملائما و مواكبا لتطور هده الحاجات ليلبي جميع رغبات و تطلعات الوحدات المكنونة لهدا النظام الاقتصادي .

تعتبر المؤسسات المالية جزاء هاما من النظام المالي الذي يخدم المجتمع و الذي يتكون من شبكة من المؤسسات المالية و الأسواق المالية و رجال الأعمال و الأفراد و الحكومات التي تشارك في هدا النظام و تضبط عمله فالوظيفة الأساسية لهدا النظام هي تحويل الأموال من المقرضين إلى المقترضين أو من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي و هدا من خلال الأسواق المالية التي تكون ملتقى لعارضي و طالبي الأموال و أيضا من خلال المؤسسات المالية التي تتوسط هده المعاملات[1] .

المبحث الأول : ماهية الوساطة المالية

المطلب الأول : تعريف الوساطة المالية

توجد عدة تعريفات للوساطة المالية و لكن جميعها تصب في نفس المعنى و تلتقي على نفس الهدف ألا و هو تجميع الفوائض المالية من أصحاب الفائض و إتاحتها إلى أصحاب العجز المالي .

تعريف1 : الوساطة المالية تعني عملية إستحواذ على موارد مالية من احد الوحدات الاقتصادية مثل الشركات والمنظمات الحكومية و الأفراد و ذلك بغرض إتاحة هده الموارد إلى و حدات اقتصادية أخرى[2].

تعريف2 :الوساطة المالية هي عملية أيضا تجميع إدخارات صغيرة و متناثرة و تقوم بإعادة توزيعها على اللذين هم في حاجة إليها في شكل قروض كبيرة و مركزة و ذات فترات أطول[3].

تعريف3 :الوساطة المالية تعتبر أيضا عملية إقراض أموال تم إقترضها من قبل، و تقوم بهده العملية مؤسسات مالية بنكية و غير بنكية حيث تقيم العلاقة غير المباشرة بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي .

[1] محمد صالح الحناوي،السيدة عبد الفتاح عبد السلام،المؤسسات المالية،البورصة و البنوك التجارية،الدار الجامعية،الإسكندرية،1998،ص197.

[2] الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000،ص9.

[3] محمد صالح الحناوي،السيدة عبد الفتاح عبد السلام،مرجع سبق ذكره،ص203.

المطلب الثاني: طبيعة الوساطة المالية

على الرغم من أن كل الوسطاء الماليون يقومون بنفس الدور و الوظيفة ألا وهي قبول الفوائض المالية من أصحاب الوفرة المالية و إعطائها لأصحاب العجز المالي إلا أنم ليسوا متشابهين من حيث الدور الذي يقومون به و يمكن تقسيمهم إلى مجموعات حسب الصفة الغالبة على أنشطتهم كالأتي[1]:

1- الوسطاء اللذين يتلقوا الودائع: « Dispository intermédiaires »

حيث ان معظم نشاطهم التمويلي يعتمد على الودائع المتلقاة من الجمهور أو الحكومة أو من المشروعات التجارية و الصناعية و مثال لهولاء الوسطاء البنوك التجارية .

2- الوسطاء التعاقديون : « Contractual intermédiaires »

حيث يدخل هؤلاء في تعاقد مع عملائهم بغرض الإدخار لتوفير الحماية المالية ضد الخسائر المحتملة سواء في ممتلكاتهم أو حياتهم و نعتبر شركات التامين على الحياة و الممتلكات و صناديق التقاعد أمثلة لهدا النوع من الوسطاء.

3- الوسطاء الثانويين : « Secondary intermédiaires »

يطلق عليهم هدا المسمي لان قدرتهم التمويلية تعتمد بالأساس على مؤسسات مالية أخرى بمعني أنهم لا يملكون السيولة ملكية مباشرة بل يقومون بالتمويل بشكل غير مباشر وثانوي بالإعتماد على مؤسسات مالية أخرى مثل البنوك التجارية ،لتمويل قروضهم و نشاطاتهم و مثال لهولاء الوسطاء شركات التمويل.

4- وسطاء الإستثمار : « Investment intermédiaires »

من خلال أسمهم يتضح أن وسطاء الاستثمار يركزون على الأنشطة التمويلية طويلة أو قصيرة الأجل حيث يقدم هؤلاء الوسطاء أوراق مالية سواء طويلة الأجل و أو قصيرة الأجل يمكن أن يحتفظ بها المستثمر لأجال طويلة أو يبيعها إذا احتاج إلى أموال و مثال ذلك صناديق الاستثمار الأسهم، و صناديق استثمار السندات ، و صناديق استثمار الأوراق المالية طويلة الأجل .

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الوساطة المالية

كما رأينا سابقا فإن تطور أي مجتمع ما ورفاهيته الاقتصادية يعتمد أساسا على مدى تطور وقوة النظام المالي لهذا المجتمع من حيث الأساليب والإدارة السليمة و الكفؤة له ومدى السيطرة وإستجابتة مختلف أنواع أو أجزاء هذا النظام للتغيرات الحادثة وتلبيته لمختلف حاجيات التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد وتوجيهها إلى أوجه الاستخدام و الاستثمار المناسبة .

[1] محمد صالح الحناوي،السيدة عبد الفتاح عبد السلام،مرجع سبق ذكره ص203-204.

1- المؤسسات المصرفية

تعتبر المؤسسات أحد العناصر الهامة في التنمية الاقتصادية وهي تعرف على أنها المؤسسة التي موضوعها الأساسي إستعمال الأموال التي تتلقاها من الجمهور في عمليات لحسابها الخاص[1].

البنوك: يعتبر البنك مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين و المقترضين فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى وهو تقديم نوعين من الخدمات وهما قبول الودائع و تقديم القروض المباشرة لمنشأت الأعمال والأفراد وغيرهم[2] .

كما تأتي كلمة بنك (BANK) من أصلها الايطالي (BANCO) وتعني مصطبة و كان يقصد بها في بادئ الأمر المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيها بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعنى المكان الذي توجد فيه تلك الكلمة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[3]

1-2- الخدمات المقدمة من قبل البنوك: تقدم البنوك التجارية خدمات هامة وعديدة لمختلف أنواع المجتمع الإقتصادي حيث تلعب الدور الأساسي في ربط هؤلاء الأطراف بعضهم البعض في العملية الإقتصادية الكلية ويمكن ذكر بعض هذه الخدمات[4]:

- جذب الودائع وتقديم القروض حيث تقدم البنوك أنواع مختلفة من الودائع مثل الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل والودائع الإدخارية وغيرها لجذب المدخرات سواء من الأفراد أو منشأت الأعمال كما تقدم القروض المختلفة إلى الوحدات الإقتصادية التي هي بحاجة إلى أموال من خلال شرائها للأسهم والسندات .
- تقديم مجال للإدخار سواء للأفراد أو منشأت الأعمال أو المنشأت الحكومية وذلك من خلال تقديم عوائد جذابة على الوادئع أو الأوراق المالية والتي تمثل نسبة كبيرة من أصول هذه البنوك.
- تقديم وسائل للدفع أو لشراء السلع و الخدمات مثل الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية ، وتلعب البنوك التجارية دورا هاما في خدمات الدفع حيث تمر الأموال من خلالها بحرية عبر المناطق الجغرافية المختلفة و الحدود السياسية بالإضافة إلى أن الأفراد يفضلون دفع ما عليهم من إلتزامات و إستحقاقات بطريقة مباشرة ،كما أن النظام ككل يعتمد على ثقة الجمهور في قبول الشيكات كوسيلة للدفع .

[1] خالد امين عبد الله،العمليات المصرفية،دار وائل للنشر و التوزيع،عمان،ص18.
[2] محمد صالح الحناوي،السيدة عبد الفتاح عبد السلام،مرجع سبق ذكره ص214.
[3] شاكر القزويني،محاضرات في إقتصاد البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000،ص25.
[4] محمد صالح الحناوي،السيدة عبد الفتاح عبد السلام،مرجع سبق ذكره ص215-216.

- تقديم خدمات مالية عالمية و ذلك من خلال دخول البنوك التجارية في التجارة و التمويل الدولي ، فالبنك التجاري يضمن الشركات المستوردة حتى يتم الإستيراد و تسويق المنتجات ، كما يمد البنك الشركات الدولية بالقروض و تقديم النصيحة و التحليل الفني للأسواق ، كما يقوم بيع وشراء الأوراق المالية أو النقد الأجنبي لحساب العميل .
- تقديم الخدمات الإستثمارية لمختلف المستثمرين مثل إصدار الأسهم و تصريفها للشركات المصدرة لها ، أو شرائها ثم إعادة بيعها ، بالإضافة إلى تقديم النصائح و المشورة بالنسبة للإستثمار في الأوراق المالية.

1-3- أنواع البنوك :

يمكن تقسيم البنوك إلى مجموعات أو فئات و هذا على حسب المعيار المستخدم في التصنيف حيث يمكن تقسيمها وفقا للمعايير التالية :

1-3-1- من حيث طبيعة النشاط[1] :

البنوك المركزية : هي التي تتولى الإشراف و الرقابة على البنوك ، كما أنها تساهم في رسم السياسة النقدية للدولة و يطلق عليها " بنك البنوك " أو " بنك الدولة " أو " بنك الإصدار " .

البنوك التجارية : هي البنوك التي تعتمد على الأعمال التجارية من تلقي الودائع و خصم للكمبيالات و تقديم للقروض و التسهيلات الإستثمارية .

البنوك الصناعية : و هي التي تختص بالتعامل مع القطاع الصناعي و تقدم القروض و الخدمات الإتمانية المباشرة و الغير مباشرة ،طويلة أو قصيرة الأجل لمختلف الفعاليات الصناعية كما تساهم في إنشاء الشركات الصناعية .

البنوك العقارية : وهي التي تقدم خدماتها المصرفية و الإئتمانية إلى الأفراد و المؤسسات وذلك لغاية الإسكان و المشاريع العمرانية و قد تمتد لتشمل العمرانية السياحية .

البنوك الزراعية : هي التي تقدم خدماتها المالية و المصرفية للقطاع الزراعي سواء للأفراد أو المؤسسات الزراعية .

البنوك وصناديق التوفير : هي التي تقبل الودائع القليلة كما تختص بتقديم التسهيلات الإئتمانية لصغار التجار و الحرفيين و غيرهم من أصحاب الدخل المحدود .

البنوك التعاونية : و هي البنوك التي تقدم خدمات للجمعيات التعاونية سواء كانت زراعية أو إجتماعية .

[1] فائق شقير،عاطف الأخرس،علد الرحمان سالم،محاسبة البنوك،دار المسيرة،ط 1 ،عمان ،الأردن،2000،ص23.

الوحدات المصرفية الخارجية: تتواجد هذه البنوك أو الفروع في الدولة التي تعتبر مكان لتجميع الأموال الأجنبية، حيث تقوم أساسا على تقديم خدمات لأصحاب هذه الأموال من غير مواطني الدولة.

البنوك الإسلامية : توجد عدة تعاريف للبنوك الإسلامية و تدور كلها حول مفهوم واحد ويعني أن النظام المصرفي هو النظام الذي تتوافق فيه العمليات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية و لا يتم التعامل فيه بالفائدة أخدا أو عطاء و إنما بالربح و الخسارة .

البنوك الشاملة : هي البنوك متعددة المهام و لا يقتصر نشاطها على مجال معين و محدد ، بل هي تقدم مجموعة من الأعمال المصرفية المتنوعة و تعتمد في أدائها على إستخدام التكنولوجيا المتطورة و الأساليب الحديثة و الخدمات المعلوماتية المتقدمة بالإضافة إلى أنها مصارف تعمل على أساس إقتصاديات الحجم أو الوفرة و النطاق الكبير[1] .

البنوك الإلكترونية : أصبح البنك ككيان ليس مقرا على الأرض فقط ، و إنما أصبح موجودا على شبكة الأنترنت (بنوك إفتراضية) حيث يمكن للعميل أن يستفيد من خدماته على مدار الساعة من أي مكان و في أي وقت و بالتالي خفضت التكاليف بالنسبة للبنك و إقتصدت في الوقت بالنسبة للزبون[2] .

1-3-2- من حيث الشكل القانوني[3] :

بنوك القطاع الخاص : تعود ملكيتها للأفراد أو الهيئات أو الشركات ولا تشترك الدولة أو الهيئات العامة في ملكية أو إدارة هذه المجموعة و تضم كل البنوك التجارية و مؤسسات الإقراض المتخصصة التي تعود ملكيتها بالكامل للقطاع الخاص .

بنوك القطاع العام : تعود ملكيتها للقطاع العام و تنشئها الدولة ، مثل البنك المركزي و مؤسسات الإقراض المتخصصة التي تعود ملكيتها للقطاع العام .

البنوك المختلطة : تعود ملكيتها للقطاع الخاص و العام (الدولة) أي تساهم الدولة و تشترك في إنشاء مثل هذه البنوك و عادة ما تلجأ إلى حيازة أكثر من نصف رأس المال لتضمن السيطرة عليه .

---

[1] رشيد صالح عبد الفتاح.البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي،دار النهضة العربية،ط1 ،الإسكندرية،2000،ص ص 61،62.

[2] منير محمد الجهيني،ممدوح محمد الجهيني،البنوك الإلكترونية،دارالفكر الجامعي،الإسكندرية،2005،ص11.

[3] فائق بشير،عاطف الأخرس،عبد الرحمان سالم، مرجع سابق،ص23.

1-3-3- من حيث الجنسية[1] : يمكن التمييز بين أربع أنواع هي :

البنوك الوطنية : هي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس فيها أعمالها و يقع مركزها الرئيسي فيها و يكون القسم الأكبر من رأس مالها أو كله وطنيا أي ملكيتها تعود للأشخاص التابعيين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو إعتباريين .

البنوك الأجنبية : هي التي تتمتع بجنسية أجنبية غير جنسية البلد الذي تمارس أعمالها فيه و يقع مركزها الرئيسي في البلد الأجنبي و تكون رؤوس أموالها مملوكة بشكل رئيسي من قبل مؤسسات أو أفراد أجانب .

البنوك الإقليمية : هي التي تعود ملكيتها إلى رعايا من الدول المجاورة أي أن ملكيتها تعود لمواطنين من جنسيات حول الإقليم الواحد .

البنوك والصناديق الدولية : هي البنوك ذات الصفة الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإستثمار و بنك التسويات الدولي .

2- شركات التأمين :

تنحصر فكرة التأمين أساسا في الإحتياط للمستقبل و التسلح ضد خطر الخسائر التي تسببها الكوارث التي تقع للإنسان في المستقبل سواء في الممتلكات و هنا نشأ التأمين على الممتلكات أو ما يطلق عليه التأمينات العامة ، أو التي تقع على الإنسان و هنا نشاء ما يسمى بتأمين الحياة ، و أصبح التأمين بشقية من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة .

ولا يقتصر التأمين على تخفيض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن لهم وما يتبع ذلك من توفير الأمان و الإستقرار لأفراد المجتمع بل إن للتأمين دوره أيضا في التنمية الإقتصادية لما يوفره من موارد مالية تضح في شريان النظام المالي و بالتالي دفع عجلة التنمية الإقتصادية في الدولة .

فشركات التأمين لها دور مزدوج فهي إلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها ، فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم فهي بذلك تعمل كوسيط مالي تقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط من المؤمن لهم و تعيد إستثمارها نيابة عنهم مقابل عائد[2] .

[1] فائق بشير،عاطف الأخرس،عبد الرحمان سالم، مرجع سابق،ص25.

[2] عبد الغفار حنفي ،رسمية قرياص،الأسواق و المؤسسات المالية،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2001،ص343.

2-1- تعريف التأمين :

التعريف اللغوي : و يعني الضمان و القدرة على درء المخاطر[1]

التعريف الإصطلاحي: و يعني إتفاق بموجبه تحمل شركات التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها في العقد مقابل دفعات أو أقساط يسددها المتعاقدون مع هذه الشركات ، حيث تقوم هذه الأخيرة بإستثمار هذه الأقساط بأعمال تجارية لتنميتها من جهة ولإمكانية الإيفاء بالتزامات الشركة من جهة أخرى[2] .

التعريف القانوني: تعرف المادة 619 من القانون المدني الجزائري التأمين بأنه " عقد يلتزم موجبه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي إشترط التأمين مبلغا من المال أو إيراد أو عرض مالي أخر في حالة وقوع حادث أو تحقيق الخطر المبين بالعقد ، وذلك مقابل قسط أو دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".

2-2- أنواع شركات التأمين :

يمكن تقسيم شركات التأمين إلى عدة أقسام ودلك على حسب المعيار المعتمد فنجد :

التقسيم على حسب المعيار القانوني ونجد أربعة أنواع وهي[3]:

شركات المساهمة : حيث تكون الملكية في يد من يحملون الأسهم العادية و الذي يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير هذه الشركة ولهم الحق في الربح الصافي المحقق ، حيث تتميز هذه الشركات بكبر رأس مالها و ذلك لضمها عددا كبيرا من المساهمين .

شركة الصناديق : هذه الشركات تشبه شركات الإستثمار فهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها ، و إدارتها تسير من قبل الخبراء المختصين في مجال التأمين و عائدات إستمارات هذه الشركة تلعب الدور الأساسي في تغطية تكاليف التأمين .

الحكومة كمؤمن[4] : كثيرا ما تدخل الحكومة في حالات الحرب أو الكوارث الطبيعية لتغطية الخسائر الناجمة عنها خدمة لمواطنيها و دعما لبعض القطاعات الإقتصادية ، حيث تقوم الدولة بنفسها بالدور التأميني أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين .

[1] محمد جودت ناصر،إدارة التأمين،دار مجدلاوي للنشر،عمان،1998،ص16.
[2] نفس المرجع ، ص15.
[3] منير إبراهيم الهندي،إدارة التسويق و المنشأت المالية،مصر،1996،ص ص 405،406.
[4] فاطمة مروة،الفنون التجاريةودار النهضة،بيروت،1994،ص62.

التقسيم على حسب المعيار الفني أو النشاط[1] : يمكن تقسيم شركات التأمين حسب هذا المعيار إلى :

شركات التأمين على الحياة : تعتبر من أهم أقسام أو أنواع شركات التأمين حيث تلعب دور الوسيط المالي فتقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم و هم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة ، و نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع ، و بالتالي فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين و إعادة ضخها إلى سوق رأس المال و بالتالي يمكن القول بأن شركات التأمين على الحياة تلعب دورا هاما وحيويا في عملية النمو الإقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى إستثمارات رأس مالية حقيقية .

شركات التأمين العام[2] : عادة ما يطلق على التأمين العام كل أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة أي أننا نجد في التأمينات العامة كل من التأمين ضد أخطار الحريق و أخطار النقل بأنواعها و التأمين على أجسام السفن و التأمين ضد الحوادث والمسؤوليات و التأمين على السيارات و هكذا ، تتولى عمليات التأمين العامة عادة عدد من أقسام التأمين حيث يمكن أن يتخصص كل قسم في نشاط معين من التأمينات فمثلا يكون هناك قسم التأمين ضد الحرائق وقسم للتأمين على الحوادث وهكذا.

2-3- مصادر شركات التأمين :

تتكون مصادر شركات التأمين من[3] :

أموال وحقوق المساهمين : ويتمثل في رأس المال المدفوع والإحتياطات الرأسمالية التي كونتها الشركة من الأرباح المحتجزة إما لتدعيم المركز المالي للشركة أو لمواجهة ظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث.

أموال حقوق حملة الوثائق:وهي الأموال المتجمعة نتيجة لتراكم أقساط التأمين ، وتنقسم إلى :

حقوق حمل وثائق التأمينات على الحياة : يطلق عليها المخصصات الفنية لعمليات الحياة و تكوين الأموال و يعتبر هذا المخصص من أهم مصادر التأمين على الحياة و هو مخصص طويل الأجل نظرا لطول فترة هدا النوع من التأمينات و تتزايد أموال هد المخصص كلما زادت الإصدارات الجديدة من وثائق التأمين على الحياة.

أموال التأمينات العامة : وتتمثل في المخصصات التالية

مخصص الأخطار السارية : ويتكون من المبالغ المحتجزة من أقساط التأمين العامة و المدفوعة مقدما من سنوات قادمة لتغطية الأخطار السارية مستقبلا ، وهذه الأموال و إن كانت تعتبر قصيرة الأجل و ذلك لكون غالبية هذه الوثائق سنوية إلا أنها متزايدة

[1] أحمد انور،محاسبة النشأت المالية،دار النهضة،بيروت،1984،ص332.
[2] عبد الغفار حنفي ، أسواق رأس المال ةمرجع سابق ، ص332.
[3] نفس المرجع ، ص361.

و متراكمة من عام لأخر ، وأيضا كلما زادت الإصدارات الجديدة لوثائق التأمينات العامة ، وبهذا التحول إلى مصادر للإستثمارات طويلة الأجل .

مخصص التعويضات تحت التسوية : و يتكون من الأموال المحتجزة لحوادث وقعت بهذه لسنة ولم يتم تسويتها و سدادها حتى هذه السنة و السنوات المقبلة (التالية لها) ، وبهذا تتراكم كلما زادت الإصدارات الجديدة و التعويضات التي لم تسوى و تحول هي الأخرى إلى إستثمارات طويلة الأجل .

مخصصات التقلبات في معدلات الخسارة : نجده في السنوات ذات النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة تحدث مستقبلا نتيجة لزيادة معدلات الخسارة الفعلية عن معدلات الخسارة المتوقعة لكل قسم من أقسام التأمين العام .

3- صناديق الإستثمار :

تمثل صناديق الإستثمار أحد المؤسسات التي تقوم بدور هام في تجميع المدخرات و إستثمارها في تشكيلات من الأوراق المالية ، كما تمثل جانبا هاما من نشاط سوق المال .

3-1- ماهية صناديق الإستثمار :

عرفت صناديق الإستثمار في أواخر القرن التاسع عشر عندما أنشئ أول صندوق للإستثمار عام 1822 في بلجيكا[1] ثم ظهرت بعد ذلك عدد من صناديق الإستثمار في بعض عواصم الدول الغربية و تقوم فكرة هذه الصناديق على توفير الإطار الإستثماري المناسب لصغار المستثمرين أو لقليلي الخبرة في مجال الإستثمار في الأوراق المالية أو للذين لا يتوفر لهم الوقت الكافي لإستثمار مدخراتهم و أموالهم بشكل أكثر أمانا و يحقق لهم الأهداف المرجوة من هذا الإستثمار فالإستثمار في الأوراق المالية لكي يكون ناجحا يتطلب تخصصا دقيقا و خبرة كافية بأحوال السوق على النحو الذي يمكن القائم به من إختيار الأوراق المالية المناسبة والتعامل فيها في الوقت المناسب و توزيعها توزيعا مناسبا ، هذه الإمكانية لا تتوفر للمدخر الصغير حيث لا يتحمل إدخاره الصغير مخاطر المضاربة و المجازفة و تعتبر صناديق الإستثمار الأداة المالية المناسبة التي يمكن ان تحقق كل هذه الأهداف في وقت واحد[2] .

تعريف صناديق الإستثمار :

ليس هناك تعريف محدد لصناديق الإستثمار في قوانين معظم الدول التي أحدث بها ويرجع ذلك لتعدد أنواع صناديق الإستثمار وتعقد نظامها القانوني وتشابكه .

[1] Davide s.kidwell financial institution ، markets & money ،5th ed، the Dryden piess،orlando،1993،p636.

[2] خالد زغلول حلمي،صناديق الإستثمار و تنمية الإقتصاد المصري،بحث غير منشور،جامعة المنوفية،1994،ص10.

إلا أنه يمكن وضع تعريف توفيقي حسب وجهات النظر المختلفة وهو بأن صناديق الإستثمار هى" مؤسسة مالية تقوم بإستثمار الأموال إستثمارا مشتركا من خلال تكوين وإدارة حافظة أوراق مالية متنوعة وفي مجالات وأنشطة متعددة يشترك المدخرون في أرباحها وخسائرها دون أن يكون لهم الحق في الإدارة وتتمثل حقوقهم في صكوك يصدرها الصندوق ، ويعهد الصندوق بأعمال الإدارة إلى جهة ذات خبرة ويطلق عليها إسم مدير الإستثمار[1] .

3-2- أنواع صناديق الإستثمار :

تتنوع صناديق الإستثمار الى عدة أنواع وفقا لمجموعة من المعايير من أهمها[2] :

3-2-1 صناديق الإستثمار وفقا لمدى حرية الصندوق في إصدار الوثائق : تبعا لهذا الأساس تنقسم الصناديق إلى صناديق مفتوحة وصناديق مغلقة ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

صناديق الإستثمار المفتوح :Open- end funds

يتميز هذا النوع من الصناديق بأن إدارة الصندوق تتمتع بحرية بيع أسهم الإستثمار بقدر رغبتها أو على حسب حاجة السوق المالي ورغبة المستثمرين فيه دون أن يكون هناك حد أقصى لها في ذلك ، وفي هذه الصناديق لا يستطيع الشخص أن يتداول أسهم الصندوق في الأسواق المالية إلا عن طريق الصندوق نفسه حيث يمكن لهذا الشخص أن يشتري أسهمه من الصندوق ويعود ويبيعه إلى الصندوق نفسه حيث يكون الصندوق على إستعداد لإستعادة الأسهم التي باعها للغير في أي وقت[3].

صناديق الإستثمار المغلقة : Close end funds

هذا النوع من الصناديق يتكون من عدد محدود من الأسهم القابلة للتداول في السوق المالي وبمجرد أن يتم بيع الأسهم جميعها يغلق الصندوق ولا يمكن شراء أو بيع أسهمه إلا من خلال الأسواق المالية وفقا للأسعار السائدة .

3-2-2- صناديق الإستثمار وفقا لنوع الأوراق المالية التي تتعامل فيها :

تبعا لهذا الأساس تنقسم الصناديق الى صناديق عامة ، و صناديق خاصة، و صناديق متوازنة و صناديق النقد.

[1] منير إبراهيم الهندي،أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال و الأوراق المالية و صناديق الإستثمار،المعهد العربي للدراسات المالية و المصرفية،عمان،الأردن،1993،ص94.

[2] خالد زغلول حلمي،صناديق الإستثمار،مرجع سابق،ص14.

[3] يتم تحديد قيمة الإسهم عبد إعادتها للصندوق وفق المعيارالتالي :(إجمالي قيمة إستثمارات الصندوق – إلتزامات الصندوق) /عدد الأسهم أنظر في ذلك د.محمود صالح،التحليل المالي و الإقتصادي للأسواق المالية،مكتبة عين شمس،مصر،1995،ص35.

الصناديق العامة : Commun stock funds

هذا النوع من الصناديق يتعامل في جميع الأوراق المالية دون تحديد ، حيث يتمتع مدير الصندوق بحرية مطلقة في إختيار نوعية الأوراق المالية التي تتكون منها المحفظة التي يديرها ، ويتم توظيف أموال المستثمرين في الصكوك التي تحقق أعلى نسبة من الأرباح وفقا لرؤية و خبرة ودراية مديري الصناديق ويمكن تقسيم الصناديق العامة إلى نوعين من حيث الإدارة ، نوع يدار بفعالية و إيجابية ونوع بسلبية ، بالنسبة للنوع الأول تسعى إدارة الصندوق إلى التخلص من الأوراق المالية التي ترتفع أسعارها من قيمتها الحقيقية ونشتري الأوراق المالية التي تقل أسعارها عن قيمتها الحقيقية ، أما النوع الثاني في الصناديق لا تبذل الإدارة من جانبها مجهودا يذكر لإختيار التشكيلة التي تديرها بل تكتفي بتكوين من تشكيلة الأوراق المالية (الأسهم) ذاتها التي يتكون منها أحد مؤشرات السوق ويسمى هذا النوع بصندوق المؤشر Index funds .

الصناديق الخاصة أو صناديق السندات : Bond Funds

هذا النوع من الصناديق يقتصر تعامله على نوع محدد من الأوراق المالية أو مجال محدد من الإستثمارات ، فبعض الصناديق يقتصر عملها على السندات و تسمى بصناديق السندات وتعمل هذه الصناديق على تموين محفظتها من تشكيلة من السندات التي تصدرها منشأة الأعمال و بعض السندات التي تصدرها الحكومة بشكل يتسنى معه خدمة قطاع معين ، وهناك صناديق تتكون من سندات مرتفعة الجودة التي تولد عائدا منخفضا نسبيا و لكنها توفر مستوى منخفض من المخاطر مما يتناسب مع المستمر غير الراغب في المخاطرة ،كذلك هناك صناديق مختلطة أي مكونة من مجموعة من السندات المختلطة من حيث الجودة و بالتالي تتباين معها المخاطر و العوائد المتولدة بما يتناسب أيضا مع فئات مختلفة من المسيرين الذين تختلف رغبتهم وقدرتهم على تحمل المخاطر ، و البعض الأخرى من الصناديق يقتصر مجال عمله على مجال محدد من الإستثمارات أو الأنشطة فمنها ما يقتصر نشاطه أساسا على الأعمال المصرفية ، أو التأمين أو صناعة الطائرات و هكذا .

الصناديق المتوازنة : Balanced funds

هذا النوع من الصناديق يتمثل تعاملها على مزيج من أسهم عادية و أوراق مالية أخرى ذات دخل ثابت مثل السندات التي تصدرها الحكومة و منشأت الأعمال و سندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية و الأسهم الممتازة ، لدى يطلق عليها الصناديق المنوعة أيضا " diversified funds " ، ووفقا لأهداف الصندوق يتم تحديد نوع الأوراق المالية ،فعندما يكون الهدف تحقيق عائد مرتفعا نسبيا مع الرغبة في تحمل مخاطر متوسطة نسبيا يتوقع أن يرتفع إلى حد ما نسبة الأموال التي ستبشرها الصندوق في الأسهم العادية ، أما عندما يكون الهدف تحقيق عائد ثابت ، مع مخاطر أقل خطيئة ترفع نسبة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت

صناديق سوق النقد : Money Market Funds

من الأهداف الأساسية لمثل هذا النوع من الصناديق هو هو مراعاة عنصر السيولة و سهولة تسيير أدوات محتوياتها ، حيث ان أصولها قصيرة الأجل ، و ظهرت تلك الصناديق الأول مرة في أمريكا سنة 1973 و تختلف أهدافها من صندوق لأخر وفقا لنوعية الأوراق التي تحويها ونوعية العائد المرغوب فيه ، وتكون هذه الصناديق من تشكيلة من الأوراق المالية قصيرة الأجل التى تتداول عادة في سوق النقد ، أي من خلال مؤسسات مالية كالمصاريف التجارية ، ومن أمثلة الأوراق المالية قصيرة الأجل أذونات الخزينة و شهادات الإيداع و الكمبيالات المصرفية و هي أدوات متداولة في السوق النقدي و تتميز بالأمان و السيولة المرتفعة .

3-2-3- صناديق الإستثمار وفقا لأهدافها :

صناديق النمو : Growth founds

يهدف هذا النوع من الصناديق إلى تحسين القيمة السوقية لمجموعة الأوراق المالية التي يتكون منها الصندوق ، و ذلك من خلال توجيه الجزء الأكبر من إستثمارات الصندوق إلى شراء أهم عادية للشركات و المؤسسات الصناعية التي تتسم بدرجة عالية من النمو ويعاد إستثمار الأرباح المحتجزة ، و يتولد مزيدا من الأرباح التي يعاد إستثمارها مرة أخرى لتنعكس على القيمة السوقية للسهم و هكذا ، و يرافق ذلك تحمل مخاطر إضافية[1] .

صناديق الدخل : Income Growth funds

هذه الصناديق عبارة عن خليط من النوعين السابقين ، ويهدف هذا النوع من الصناديق إلى تحقيق الدخل و النمو معا ويوازن بينهما وفقا لظروف السوق ، و لتحقيق ذلك يقسم الصندوق إستثمارته إلى قسمين ، الأول يوجهه إلى شراء الأسهم العادية التي تميز بإنخفاض درجة المخاطرة ودخل ثابت و مستقر و القسم الثاني يوجه لشراء الأوراق المالية التي يتميز بخاصية النمو .

صناديق إدارة الضريبة : Tax managed funds

فكرة عمل صناديق الضريبة هي عدم توزيع فوائد أو أرباح على المستثمرين ، بل تقوم بإعادة إستثمارها ، مقابل حصول المستثمر على أسهم إضافية بما يعاديل قيمتها ، و بالتالي يتجنب دفع الضريبة نظرا لعدم حصول المستثمر على التوزيعات في صورة نقدية[2]

[1] منير إبراهيم الهندي،أدوات الإستثمار في سوق رأس المال،مرجع سابق،ص124.
[2] نفس المرجع،ص130.

3-3- أهداف صناديق الإستثمار :

يمكن تحديد الأهداف الأساسية لصناديق الإستثمار فيما يلي[1] :

- تدوير (بيع و شراء الأسهم) محافظ الأوراق المالية للبنوك يهدف تحقيق ربحه عالية للبنك ؛
- تجميع أموال المدخرين وتوجيهها لمجال إستثمار غير بنكي يؤدي إلى زيادة نشاط سوق الأوراق المالية ؛
- زيادة الربحية و العوائد لجميع الأطراف المتعاملين مع الصندوق ؛
- يؤدي إنشاء صناديق الإستثمار إلى وجود منفذ لصغار المدخرين للتعامل مع أسواق المال ؛
- مراعاة إعتبارات الأمان ، حيث أن أسلوب عمل صناديق الإستثمار يهدف إلى تقليل وتوزيع المخاطر من خلال تعدد منافذ الإستثمار ؛
- صناديق الإستثمار تعمل على تنشيط بورصة الأوراق المالية .

المطلب الرابع : البورصة

من المعروف أن التنمية تتطلب العديد من المشروعات على إختلاف طبائعها و مجالاتها ، كذلك فإن الحكومات المختلفة تحتاج للعديد من المرافق والمؤسسات لتمويل هذه المشروعات ، وبورصة الأوراق المالية تسهم في ذلك بشكل كبير ، ليس ذلك فحسب بل وتفعل ذلك بكفأة وفعالية كبيرة .

1- تعريف البورصة :

توجد عدة تعريفات للبورصة ، سنحاول ذكر أهمها :

- البورصة هي سوق منتظمة تنعقد في مكان معين وفي أوقات معينة ودورية بين المتعاملين لبيع وشراء مختلف الأوراق المالية أو المحاصيل الزراعية أو السلع الصناعية ، وتؤدي كلمة البورصة معنين[2] :

المكان الذي يجتمع فيه المتعاملون للبيع و الشراء .

مجموع العمليات التي تنعقد فيه .

- كما تعرف البورصة بأنها سوق منظم تديره وتشرف عليه هيئة لها نظام خاص ، يخضع لمجموعة من القواعد واللوائح والقوانين (هيئة سوق المال)[3] .

---

[1] منير إبراهيم الهندي،أدوات الإستثمار في سوق رأس المال،مرجع سابق،ص44.

[2] شمعون شمعون،البورصة،دار أطلس للنشر،الجزائر،ط1،ص7.

[3] محمد الصيرفي،البورصات،دار الفكر العربي،الإسكندرية،مصر،2007،ص79.

- كما يكمن النظر إلى البورصة على أنها عبارة عن سوق يتم فيها تبادل الأسهم والسندات التي سبق إصدارها ، ويجتمع فيها المتعاملون في الأوراق المالية في أوقات محددة ويحكمها مجموعة من الأنظمة والقواعد التي تحكم وتنظم سلوك المتعاملين و طرق التبادل القانونية .

ويمكن القول أن سوق الأوراق المالية تصنف إلى[1] :

السوق الأولي (الإصدار) Markets primary

ويختص هذا السوق بالتعامل في الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية بغرض الحصول على أموال لتمويل مشروعات جديدة أو بغرض التوسع، وتتمثل هذه الإصدارات في الأوراق المالية المطروحة للإكتتاب ، والذي يتم إما بطريقة مباشرة عن طريق إتصال الجهة المصدرة بكبار المستثمرين أو المؤسسات المالية لبيع الأوراق المالية التي أصدرتها، أو بطريقة غير مباشرة وهو قيام مؤسسة متخصصة بإصدار هذه الأوراق وهو الأسلوب الأكثر شيوعا.

السوق الثانوية Market secondary

ويختص هذا السوق بالتعامل في الأوراق المالية التي تم إصدارها أو طرحها من قبل (سوق الإصدار) أي بعد توزيعها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة إحدى المؤسسات المالية المتخصصة ويطلق على هذا السوق بالبورصة .

2- أهمية البورصة :

تلعب دور رئيسي في النشاط الإقتصادي من أجل ماتقوم به من المساعدة في تعبئة الفائض الإقتصادي وإعادة تحويل و توظيفه في مختلف مجالات النشاط .

العمل على تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب ، فضلا على ضمان العلانية والشفافية في كافة المعاملات التي تتم على الأوراق المالية المتداولة و عن أسعارها .

إمكانية منح قروض بتكلفة مناسبة إذا ما قورن ذلك بالإقتراض من الخارج لأجال قصيرة أو متوسطة .

المساهمة في الرقابة على الشركات في توظيف رؤوس الأموال بكفاءة .

توفير بيانات و معلومات هامة للمستثمرين تساعدهم في ترشيد قراراتهم الإستثمارية .

[1] عبد الغفار حنفي،سمية قرياص،السواق و المؤسسات المالية،مرجع سابق،ص261.

3- وظائف البورصة :

يمكن إستعراض وظائف البورصة من خلال نقاط أساسية نذكر من أهمها[1] :

البورصة وتمويل المشروعات الحكومية :

أصبح التمويل من خلال الصكوك المالية أسلوبا رئيسا من أساليب و طرق التمويل الحديثة ، و الأوراق المالية أيا كان نوعها نحتاج إلى سوق يجري طرحها و تداولها فيه ، وما هذه السوق إلا البورصة ومن المعروف أيضا أن و حدات العجز الذي قد تكون الحكومة أو مشروعات خاصة تحتاج إلى سد هذا العجز ، وفي الوقت ذاته هناك وحدات ذات فائض مالي هي بدورها تحتاج إلى توظيف هذا الأخير وهما معا في حاجة إلى مكان للإلتقاء بشكل ميسر و إقتصادي و هذا المكان هو أيضا البورصة .

البورصة و كفاءة تخصيص الموارد :

لا يناط بالبورصة فقط توفير التمويل و التوظيف للمشروعات والاشخاص ، وإنما أيضا يناط بها وبنفس الأهمية حسن تخصيص الموارد ، وذلك من خلال توفير الفرصة للتجمعات الكبيرة من العارضين والطالبين ، وتقديم المعلومات الضرورية لهم ، وتأمين الأسعار العادلة و القريبة من الحقيقة للأوراق المالية .

البورصة وتنويع الإستثمارات :

من المعروف أن البورصة تتيح أمام أصحاب المدخرات العديد من الأوراق المالية المتنوعة والتي تنتمي إلى العديد من الجهات ذات العجز على إختلاف مجالاتها وتنوع عوائدها و مخاطرها و بالتالي توفر لهم فرصة التنوع في توظيف أموالهم وكذلك فرصة الإختيار الجيد بين البدائل المتعددة .

البورصة و توفير المؤشرات ذات الأهمية الإقتصادية :

إن البورصة لما تقوم به من أعمال وما تفرضه من الشفافية في التعامل و إجبارية الإفصاح وما يجري فيها من أنشطة هي بمثابة مرآة للإقتصاد بوجه عام، كما أنها تعتبر أيضا كجرس إنذار مبكر تنبه إلى مواطن الخطر ومن ثم ضرورة إتخاذ الإجراءات الصحيحة المناسبة .

[1] شوقي احمد دنيا،البورصة حلم وكابوس، بحث مقدم في مؤتمر أسواق الأوراق المالية و البورصات'جامعة الإمارات المتحدة،مارس2007 ،ص ص 3،8.

البورصة و تفعيل نشاط البنوك :

من الخدمات المهمة التي تقدمها البورصة ما تقدمه للبنوك من إمكانية لتوظيف ما لديها من أموال وما توفره لها من صناديق إستثمارية، وبقدر ما تقدمه البورصة للبنوك من منافع بقدر ما يمكن أن تجلبه لها من مضار خطيرة إذا لم تراعي البنوك الحيطة والحذر والدراسة الجيدة لكل الخطوات الإستثمارية المتخذة من طرفها .

المبحث الثاني : ماهية التمويل و أشكاله

المطلب الأول : مفهوم التمويل

لقد تطور مفهوم التمويل في العقدين الأخيرين تطورا ملحوظا مما يجعلنا نلاحظ تباينا في تعاريفه بين الإقتصاديين، ومن أهم التعريفات:

- الحصول عل الأموال من مصادرها المختلفة و هو جزء من الإدارة المالية[1]؛
- تغطية الإحتياجات المالية للنشاط سواء كانت متعلقة بالإستثمار أو الإستغلال أو الوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة[2]؛
- إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسيعها،وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلاد بوجه عام، إذ لا قيام لأي عمل يعود بالربح أو إستثمار يدر فائدة بغير وجود رأس المال ، وبقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسب الإستثمار يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط إقتصادي[3]؛
- كما أن التمويل يتضمن جميع القرارات التي تتخدها الإدارة المالية لجعل إستخدام الأموال إستخداما إقتصاديا بما في ذلك الإستخدامات البديلة ودراسة تكفلة المصادر المتاحة والنظر إلى القضايا المالية على أنها غير منفصلة عن أعمال كثيرة في المشروع ، كالإنتاج و التسويق ... الخ[4].

وتعتمد المؤسسات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الإقتصادية، فإذا لم تفي بذلك إتجهت الى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، و لهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل على أنه " نقل القدرة التمويلية بين مؤسسة وأخرى كما

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن،إدارة المشروعات التجارية الصغيرة،دار الصفاء،عمان،ط1، 2002،ص243.

[2] الياس بن ساسي،يوسف قريشي،التسيير المالي،دار وايل للنشر2006،ص 80.

[3] محمد توفيق ماضي،تمويل المشروعات،دار الفكر العربية،القاهرة،مصر،1998،ص 15.

[4] بوالحقبة عبد الكريم،العجز المالي و شكل التمويل في المؤسسات الإقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصاديةو التشيير،جامعة منتوري،قسنطينة'الجزائر،1998.

قد يتدخل بينهما وسيط مالي كمؤسسات التمويل وعلى ذلك يمكن القول أن تمويل المؤسسات يعنى إمداد المؤسسات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الإقتصادي[1].

المطلب الثاني: أهمية التمويل

يعتبر التمويل الركيزة الأساسية التى تعتمد عليها الدولة في تحقيق سياساتها الإقتصادية المسطرة عن طريق وضع السياسة التنموية المناسبة وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ هذه السياسة من خلال توفير التمويل اللازم لتنفيذ مختلف المشاريع التنموية المسطرة ضمن هذه السياسة التنموية، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق التنمية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التى يترتب عليها[2] :

- توفير التنمية الإقتصادية؛
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة؛
- يعمل على ضمان إمداد المؤسسات بالأموال اللازمة لإستمرار نشاطها.

مما سبق نستنتج أن للتمويل أهمية كبيرة جدا من حيث توفير الأموال اللازمة لاستمرارية نشاط المؤسسة ونموها، بالإضافة الى النمو الإقتصادي بشكل عام.

المطلب الثالث: أشكال التمويل

تختلف أنواع التمويل بإختلاف الجهة التي ينظر من خلالها إليه:

أولا: من حيث المدة التي يستغرقها التمويل: وحسب هذا النوع ينقسم الى

تمويل قصير الأجل: نقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الإستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها في الفترة القصيرة و التي لا تتعدى 12 شهرا ويوجه هذا التمويل لتغطية الإحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين [3].

تمويل متوسط الأجل: يستخدم هذا النوع لتمويل حاجة المؤسسة الدائمة كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مؤسسات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة و خمسة سنوات[4].

[1] أشرف محمد دوابة،إشكالية تويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر،17-18 أفريل 2006،ص 337.

[2] رابح خوني،رقية حساني،المؤسسات الصغيرة و النتوسطة و مشكلات تمويلها،إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع،مصر،ط1، 2008،ص 96.

[3] ليلى لولاشي،التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مساهمة القرض الشعبي الجزائري،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2005،ص 7.

[4] رابح خوني ، مرجع سابق،ص 98

تمويل قصير الأجل:و ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا الى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات[1].

ثانيا: من حيث مصدر الحصول عليه: و ينقسم التمويل تبعا لمصادره الى

تمويل ذاتي[2] :يقصد به الأموال المتولدة من العمليات التجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية، دون اللجؤ الى المصادر الخارجية، ويقصد به أيضا مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الإستغلالي والتي هي تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، و عليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققتها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها المالية، وتختلف قدرة المؤسسة في الإعتماد على هذا المصدر لتمويل إحتياجاتها ويرجع ذلك الى توسيع إمكانيات التمويل الذاتي، الذي يرتبط هو الأخر بقدرة المؤسسة على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

تمويل خارجي : يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، وتتحصل المؤسسة على هذه الأموال وفقا لشروط وأوضاع يحددها سوق رأس المال ، وعائد الفرصة البديلة ويمكن حصر المصادر الخارجية فيما يلي[3] :

- الحصول على أموال من الملاك بإصدار أسهم جديدة؛
- الحصول على أموال الغير في شكل قروض بإصدار سندات قابلة للتداول ببورصة الأوراق المالية.

و عموما يلجأ إلى التمويل الخارجي اذا كان التمويل الذاتي لا يلبي إحتياجات المؤسسة.

ثالثا: من حيث الغرض منه : وينتج عن هذا التصنيف ما يلي

تمويل الإستغلال: هي الأموال المخصصة لمواجهة الإحتياجات وكافة النفقات المتعلقة بتنشيط الدورة الإنتاجية للمؤسسة.

تمويل الإستثمار: وهي التمويلات المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها طاقة إنتاجية جديدة ، أو توسيع الطاقة الحالية ، كإقتناء الآلات والتجهيزات وغيرها من الأنشطة التي تؤدي الى زيادة التكوين الرأسمالي للمؤسسة.

[1] نفس المرجع السابق

[2] نفس المرجع السابق،ص 99.

[3] عبد الغفار حنفي،مرجع سابق،ض 407.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تم التطرق إلى موضوع البحث في عدة دراسات سابقة تناولت في معظمها الوساطة المالية ودورها في تفعيل و تنشيط الإقتصاد الوطني بالإضافة إلى واقع مختلف مؤسسات الوساطة المالية ودورها أيضا في تمويل العمليات الإستثمارية ، ويمكن ذكر أهمها:

1- مذكرة ماجستير بعنوان دور البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة[1] حيث حاولت الباحثة تبيان مدي فعالية البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر ، حيث قامت بدراسة جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشياب كأحد الأجهزة المنشئة من قبل الدولة لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وحالة البنك الوطني الجزائري ودوره في تمويل وإنشاء هذه المؤسسات و خلصت الى النتائج التالية :

- تتدخل البنوك التجارية في تمويل و إنشاء هذه المؤسسات بإختلاف نواعها؛
- تعمل البنوك على تخصيص وتوجيه جزء من مواردها لإنشاء وتمويل هذه المؤسسات؛
- تتدخل الدولة في هذه العملية من خلال ثندوق ضمان القروض.كما بينت الدراسة العلاقة بين البنوك التجارية وهذه المؤسسات، ومدى إحتياج هذه الأخيرة للبنوك في ضل نقص موارد التمويل الذاتية؛

2- مذكرة ليسانس (غير منشورة) بعنوان دور الوساطة المالية في عملية الإستثمار[2] حيث قدم الطالب دراسة حول الوساطة المالية من حيث التعريف والأنواع وعلاقتها بالمحيط الإستثماري، وخلص الطالب إلى جملة من النتائج أهمها:

- لمؤسسات الوساطة المالية دورا هاما في تجميع الفائض المالي و إعادة توزيعه على أصحاب العجز المالي؛
- هناك سبل متعددة يتم من خلالها توزيع هذه الموارد؛
- تلعب مؤسسات الوساطة المالية دورا هاما في إنعاش الإقتصاد ككل من خلال عمليات التمويل التي تقوم بها سواء على مستوى التجارة الداخلية أو الخارجية.

3- مذكرة ليسانس بعنوان دور البنوك التجارية في تمويل وترقية العمليات الإستثمارية[3] (غير منشورة)، حيث تم التطرق فيها إلى تبيان الأهمية الكبيرة والدور الفعال للمشاريع الإستثمارية في تنمية الإقتصاد، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز ما يلي:

- معرفة المراحل التي يتبعها البنك من خلال قيامه بعملية تمويل المشاريع الإستثمارية.
- إبراز الدور الكبير والفعال للبنوك بصفة خاصة والجهاز المصرفي بصفة عامة في التنمية، وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول و تناول البنوك و أنواعها، وإظهار أهميتها و الإصلاحات التي عرفتها.

[1] صوارية بوريديج، مذكرة ماجستير بعنوان دور البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة، جامعة قسنطينة، 2005.

[2] عيدي سهام،زرايري امال،دور الوساطة المالية في عملية الإستثمار،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانسفي العلوم التجارية،المركز الجامعي يحي فارس المدية،2006.

[3] محمد فضلي،عبد الرحمان نادري،عمرو عواج، دور البنوك التجارية في تمويل و تقييم المشاريع الإستثملرية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية،المركز الجامعي يحي فارس المدية،2008.

الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى ماهية الإستثمار وكيفية تمويله، وكذا سياسات الإقراض التي يضعها البنك والعوامل المؤثرة فيها. أما في الفصل الثالث فقد خصص لدراسة مختلف المعايير المعتمدة لتقييم المشاريع الإستثمارية، وكذا دراسة الجدوى والتحليل المالي للمشروعات. وعموما تناولت الدراسة إشكالية تمويل البنوك للإستثمارات وتم التوصل إلى بعض النتائج منها:

*- يعتبر البنك حلقة أساسية في تمويل الإستثمارات بإعتباره أهم عنصر في التنمية الإقتصادية؛

*- تلعب البنوك دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، فهي تعمل على توجيه المدخرات بأحسن الطرق حتى تتمكن من تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الأموال وكذلك توجيهها نحو القطاعات الإقتصادية المراد تنميتها.

4- مذكرة ليسانس بعنوان " البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الإستثمار " حيث تم التطرق فيها لدور إحدى مؤسسات الوساطة المالية ألا وهي البنوك في الرفع من الكفأة الإقتصادية لمختلف القطاعات الإقتصادية ومجمل الأنشطة التمويلية للبنوك الشاملة ومقارنتها ميدانيا مع ما هو واقع في البنوك الجزائرية وتم أخد بنك البركة الجزائري كدراسة ميدانية وتطبيقية ، وتم الخروج ببعض النتائج أهمها:

- الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك في الدفع بعجلة النمو والتنمية إذا ما إنتقلت من مجرد وعاء إدخاري إلى رافعة للتنمية والإقتصاد بشكل عام مثل ما هو عليه الحال في بلدان العالم الثالث.
- بقاء الجدل قائما حول التوجه إلى التوسيع في نظام البنوك الشاملة أو تقييده وكل من الرأيين له أنصاره ومعارضيه ، خصوصا أن البنوك الشاملة تتعرض لمخاطر أعلى من التي تتعرض لها البنوك التقليدية بسبب توسع نشاطها الإستثماري.

5- دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم في ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الأستاذين خليل عبد القادر وبوفاسة سليمان حيث حاولا في هذا البحث ضبط أهمية التمويل في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها تنافسية خاصة التمويل غير المباشر ، ومن تم معرفة دور الوساطة المالية في هذا النوع من التمويل، مع عرض لواقع الجزائر وأعطاء رؤية إستراتيجية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أعتمد في هذا البحث على المحاور التالية :

أولا : مفهوم وأهمية التمويل والهيكل الأمثل له وتكلفته و مصادره.

ثانيا : دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا : واقع وأفاق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال إستعراضنا للفصل الأول، وتعرضنا للوساطة المالية وأنواعها، نرى العلاقة المباشرة بين هذه الإخيرة، وبين التنمية الإقتصادية من خلال قيام مؤسسات الوساطة المالية بتمويل مختلف المشاريع التنموية المسطرة، وذلك من خلال مختلف انواع التمويل التي تطرقنا إليها، والتي تمثل الرابط الأساسي بين مؤسسات الوساطة المالية والمشاريع التنموية، وذلك من خلال الدور الأساسي لمؤسسات الوساطة المالية والتي تعتبر الوسيط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي.

الفصل الثاني

مقدمة

كما ذكرنا سابقا في الفصل الأول فأن قطاع الوساطة المالية يضم عديد الهيئات والمؤسسات التي تلعب دورا هاما في تمويل النشاط الإقتصادي لمختلف القطاعات الإقتصادية.

إلا أن واقع حال مؤسسات الوساطة المالية في الجزائر يظهر تواجد ثلاثة أنوع فقط من مؤسسات الوساطة المالية، الأولى هو قطاع البنوك بمختلف أنواعها، وهو الوحيد تقريبا الناشط في مجال الوساطة المالية، و الثاني هو قطاع مؤسسات التأمين، الذي يقتصر دوره على نشاطه الأساسي فقط أي التأمين، والنوع الثالث هي البورصة وهي غير فاعلة ولا تلعب الدور المنوط بها ، وهذا نظرا لإنعدام سوق مالي نشط في الجزائر . لهذا سنتاول في بحثنا هذا نشاط البنوك الجزائرية ودورها في تمويل العمليات الإستثمارية وسنأخد بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمثال تطبيقي وسنتناول في المبحث الثاني إلقاء الضوء على نشاط مجمل البنوك في هذا المجال وذلك بدراسة إحدى مؤسسات دعم الإستثمار في الجزائر ألا وهي الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) .

المبحث الأول: دراسة تمويل مشروع إستثماري من قبل بنك BADR

المطلب الأول : دراسة حالة طلب قرض إستغلال مقدم من طرف مؤسسة Maghreb céramique

التعريف بالمؤسسة :

هي مؤسسة مغرب لصناعة الخزف Maghreb céramique مقرها الإجتماعي تقرت وهي تنشط في مجال صناعة الخزف ، بداية نشاطها كان في سنة 2002 وبتمويل من نفس البنك محل الدراسة.

قدمت هذه المؤسسة للبنك طلب قرض إستغلال من أجل التوسع و تجديد الهياكل الإنتاجية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بتقرت التابع لوكالة ورقلة.

ملف القرض:.

يتكون ملف القرض الذي قدمتة المؤسسة للبنك من الوثائق التالية:

- طلب قرض إستغلال موجه الى بنك الفلاحة و التنمية الريفية
- الميزانية المحاسبية الى غاية 2008/12/31؛
- الميزانية المحاسبية الى غاية 2009/12/31؛
- الوضعية المحاسبية الى غاية 2010/10/31؛
- برنامج تقديري للإستيراد للسنة 2011/2010؛
- جدول حسابات النتائج والميزانيات التقديرية لسنوات 2012/2011/2010؛

- جدول الخزينة التقديري لسنة 2011/2010؛
- وثائق إدارية تثبت الوضعية الإدارية تجاه مجمل الهيئات المتداخلة في الميدان التجاري (السجل التجاري ، CNAS ، CASNOS ، الضرائب ...).

المطلب الثاني:الدراسة المالية و التقنية للمؤسسة :

بعد إستلام ملف القرض من طرف البنك، وبعد تقديم كافة الوثائق والمستندات اللازمة لقيام بدراسة تحليلية مالية و تقنية للمؤسسة للتأكد من الوضعية المالية للمؤسسة، قام البنك بالدراسة اللازمة، ومن خلالها يمكن تقسيمها الى عدة أجزاء :

1- طبيعة المؤسسة : مؤسسة Maghreb céramique هي شركة ذات مسؤولية محدودة تتكون من أربعة شركاء ، وكونت لهذا الغرض إبتداء من 2002/02/01 ، وهي مقيدة بالسجل التجاري منذ 2002/04/29 ، رأس مال الشركة 150.000.000،00دج.

2- نشاط المؤسسة Carrière d'exploitation

المؤسسة تنشط في ميدان صناعة الخزف بجميع أنواعه، وقد مولت تجهيزاتها الإنتاجية من طرف مؤسستنا (BADR) ، والمؤسسة دخلت في الإنتاج في شهر مارس 004 ، وقد إحتلت موقعا لابأس به على المستوى الوطني.

المؤسسة إستفادت من مزايا ANDI في مرحلة الإنشاء (Phase de réalisation) ، ومرحلة الإنتاج والذي سمح لها بمجابهة باقي المنافسين في السوق.

3- الوسائل :

أ- البشرية : بالإضافة الى الشركاء الأربعة، المؤسسة وفرت 130 منصب عمل، وتتطلع مستقبلا لتدعيم الإطار البشري للمؤسسة.

ب- العتاد و التجهيزات : المباني والبنى التحتية أنشئت من طرف المؤسسة، بينما تجهيزات الإنتاج مولت من طرف مؤسستنا (بنك الفلاحة و التنمية الريفية).

4- التحليل المالي للميزانيات :

من خلال التحليل المالي المعمق و المتأني للميزانيات المحاسبية لسنتي 2008 ، 2009 ، والوضعية المحاسبية الى غاية 2010/10/31، يسمح لنا بإستخراج المؤشرات التالية :

- كتلة الأموال الدائمة مكونة من رأس المال الإجتماعي ونتائج الدورات، القروض البنكية وباقي القروض تعرف إنخفاضا من سنة لأخرى بفضل تسديد مستحقات القروض البنكية في أجالها المستحقة.
- من جهة، أخرى الأصول الصافية تحتوي على أدوات الإنتاج وباقي العتاد العامل، والأصول الصافية في تناقص بفعل الإهتلاكات.

5- **رأس المال العامل FR** :

المقارنة بين الموارد الثابتة والإستخدامات الثابتة، أو بين الموارد الدائمة مع صافي الأصول، نجد أن النتيجة كانت موجبة خلال الثلاث ميزانيات المقدمة، وهذا ما يؤشر على وجود هامش من الأمان التمويلي الداخلي لجانب من الأصول العاملة والتي هي في تزايد.

6- الإحتياج في رأس المال العامل BFR :

يحسب من خلال المقارنة بين الأصول العاملة و الخصوم العاملة خارج الميزانية، ومن خلال حساب هذا المؤشر نجد أنه سالب والذي نتج من تزايد المخزون والتسبيقات للزبائن، الشئ الذي يتطلب تسييرا أكثر ديناميكية من أجل تخفيض هذا الإحتياج في رأس المال العامل.

7- **الموجودات** :

وتمثل المبالغ اللازمة لمواجهة الإحتياجات الحالية للإستغلال.

بالنسبة للنشاط : رقم الأعمال المحقق خلال الثلاث سنوات هو في تناقص، حيث إنخفض من 208.617.382 دج في 2008 إلى 140.277.641 دج في 2010 ، و الذي يتكوم أساسا من منتج واحد (خزف).

نتيجة الدورة : والتي تمثل 0.01% من رقم الأعمال و 0.02% من الأموال الخاصة، هذه الوضعية تبرز تطورا جد هام من سنة لأخرى وهذا بفضل تكيف العمال مع أدوات الإنتاج، و أيضا بزيادة التحكم في النفقات.

8- الإحتياجات المعبرة:

قرض التجهيزات مازال ساري المفعول و لم تتم تصفيته بعد، ويظهر في مختلف الميزانيات المقدمة ، إهتلاك القرض متوسط الأجل، المبلغ المتبقي هو 72،31.051.047 دج، ليصل الى مبلغ 14،28.300.054 دج في 2011/09/30.

التسبيقات على السوق الى غاية 2011/01/31 تبلغ 6.265.091،32 دج.

في هذا الخصوص نوصي بتجديد وإعادة هيكلة القروض الممنوحة (ligne de crédit) وقرض الإعتماد المستندي بمبلغ 00،20.000.000 دج، وتسبيق على السوق بمبلغ 00،10.000.000 دج، وهذا من أجل ضمان السير الحسن لدورة الإستغلال.

9- الضمانات المقدمة :

- وضع جميع المعدات و وسائل الإنتاج كضمان للوفاء بالدين.
- وثيقة التأمين تخول للبنك الحصول على تعويضات التأمين في حالات تحقق المخاطر المؤمن منها (DPAMR)
- رهن الأرض المقام عليها المشروع بضمان تسديد القروض.

10- النتيجة:

مما سبق من نتائج نستنتج أن طالب القرض يتمتع بحسن النية في في تسديد مستحقات القروض .

ولضمان السير الحسن لهذه المؤسسة نقترح الموافقة على منح قرض إعتماد مستندي بمبلغ 00،20.000.000 دج، وتسبيق على السوق (avance sue marche) بمبلغ 00،10.000.000 دج.

11- مرحلة إتخاد القرار :

بعد التحليل المقدم من طرف وكالة ورقلة يتم رفع الملف الى المديرية العامة ويتم إتخاد القرار من طرف مديرية تمويل المئسسات الصغيرة و المتوسطة (DFPME) ، التي أعطت الموافقة على التمويل، وبالتالي قامت الوكالة الجهوية ورقلة بتمويل هذا المشروع.

المبحث الثاني: دراسة إحصائية للمشاريع الإستثمارية في ولاية ورقلة (2002-2012):

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا في الجزء النظري، حول الدور الحيوي الذي تلعبه مؤسسات الوساطة المالية في تنمية وتحفيز الإقتصاد ككل، وذلك من خلال نشاطها التمويلي، ودروها في تمويل مختلف المشاريع الإقتصادية وفي شتى المجالات ، فبدون نظام مالي قوي لا يمكن أن نتحدث عن تنمية وإستثمار، لهذا سنسلط الضوء في هذا المبحث على دور المؤسسات في تحفيز الإستثمار على المستوى المحلي (ولاية ورقلة)، وذلك من خلال دراسة إحدى مؤسسات ترقية الإستثمار على المستوى المحلي ألا وهي الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الإستثمار (الشباك الوحيد اللامركزي لولاية ورقلة)، حيث تقدم لنا هذه الأخيرة إحصائية عن حجم الإستثمارات المسجلة عندها، ومن المعروف ان جل هذه الإستمارات ممولة وبنسب مختلفة من مجمل البنوك العاملة في الميدان التمويلي (كون أن قطاع مؤسسات الوساطة المالية في الجزائر ينحصر أساسا في البنوك).

لهذا ستعطينا هذه الدراسة نظرة ولو جزئيا عن دور هذه المؤسسات في تمويل و تحفيز الإستثمار على المستوى المحلي، من خلال دراسة تطور هذا الأخير في الفترة الممتدة من (2002-2012) دراسة تفصيلية وعلى مستوى كل قطاع، وما يوفره من مناصب عمل تمتص ولو جزء بسيط من البطالة على المستوى المحلي. بصفة عامة تبين لنا تأثير هذه المؤسسات على مجمل التنمية في الولاية .

المطلب الأول : دراسة إحصائية للمشاريع الإستثمارية في ولاية ورقلة (2002-2012)

تقديم الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الإستثمار ANDI[1]:

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-282 الصادر في 24 سبتمبر 2001 . للوكالة طابع إداري ومدعمة بشخص معنوي واستقلالية مالية.

على المستوى الولائي ، وضعت ونظمت في شكل شباك وحيد(Guichet unique) ، يضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنيةبالاستثمار.

ويضطلع بالمهام التالية:

- تقبل وتعالج تصريحات الاستثمار؛
- ترافق وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات وإنشاء مشروعاتهم؛
- تصدر قرارات منح المزايا و التحفيزات؛
- تضمن متابعة الاستثمارات خاصة احترام الالتزامات الموقعة من قبل المستثمر

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 47 ،أمر رقم 01-03 ، المنشور في 22 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار.

ولقد شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية و اصطحاب الاستثمار .

قد وضعت ونظمت في شكل شباك وحيد(Guichet unique) .

يضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار.

وتضطلع بالمهام التالية:

*تستقبل وتعالج تصريحات الاستثمار؛

*ترافق وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات وإنشاء مشروعاتهم؛

*تصدر قرارات منح المزايا والتحفيزات؛

*تضمن متابعة الاستثمارات خاصة احترام الالتزامات الموقعة من قبل المستثمر.

ولقد شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم و متابعة الاستثمار من 1993إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار .

دراسة إحصائية لتطور المشاريع الإستثمارية في ولاية ورقلة خلال الفترة الممتدة من (2002 الى 2012) :

تعتبر ولاية ورقلة من الولايات الجاذبة للإستثمار، لما تتوفر علية من إمكانيات مادية وبشرية تجعل الإستثمار فيها ذو مرددوية جيدة بالنسبة للمستثمر ، بالإضافة الى كونها منطقة حيوية وصناعية تساعد على الإستثمار، ويعود ذلك الى أنها :

- منطقة تتوفر على مخيلف المواء الأولية؛
- تتوفر على عصب العمليات الصناعية والإنتاجية والذي يتمثل في البترول؛
- تعتبر منطقة جغرافية مهمة لأنها تربط بين الشمال والجنوب؛
- القري من عدة مدن صناعية أخرى؛
- توفر رؤوس الأموال في الولاية.؛
- توفر اليد العاملة.

كل هذه العوامل تجعل من ولاية ورقلة مكانا يجذب ويستقطب المستثمرين المحليين و الأجانب.

أولا : دراسة تطور المشاريع في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة من 2002 الى 2012 :

أن أثر نشاط مؤسسات الوساطة المالية من خلال تمويلها المختلف الإستثمارات وفي شتى القطاعات يمكن تتبعه وتقييمه من خلال تطور عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الإستثمار خلال فترو الدراسة والذي يبينه الجدول التالي :

الجدول (1-1) : تطور المشاريع في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة من (2002 الى 2012)

SERVICES	TOURISME	TRANSPORT	SANTE	INDUSTRIE	BTPH	AGRICULTURE	
7	2	21	4	10	28	6	**2002**
11	4	208	3	21	43	23	**2003**
4	0	49	1	7	35	13	**2004**
4	0	123	0	6	36	1	**2005**
4	0	805	0	8	69	3	**2006**
44	3	471	2	13	132	0	**2007**
171	1	382	1	15	173	3	**2008**
258	0	338	3	9	193	1	**2009**
235	1	171	1	7	85	0	**2010**
154	0	276	3	10	95	0	**2011**
157	1	172	1	8	77	1	**2012**
1049	**12**	**3016**	**19**	**114**	**966**	**51**	**المجموع**
%20،07	**%0،23**	**%57،70**	**%0،36**	**%2،18**	**%18،48**	**%0،98**	**النسبة**

المصدر : الشباك الوحيد اللامركزي لورقلة

من خلال ملاحظتنا وتحليلنا للجدول السابق، نلاحظ ما يلي :

- من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن تطور عدد المشاريع في ولاية ورقلة خلال الفترة من (2002-2012) يمكن تقسيمه ال قسمين :
- القسم الأول ويظم القطاعات التالية (النقل ، الخدمات، الأشغال العمومية والبناء) حيث تميزت هذه القطاعات بجلب أكبر عدد من المستثمرين و كان هناك تطور ملحوظ وزيادة في عدد المشاريع من سنة 2002 الى غاية 2009 (عدا قطاع النقل الذي بدء في الإنخفاض منذ سنة 2007)، وفي نفس هذا القسم نلاحظ ان قطاع النقل يستحوذ على العدد الأكبر من مجمل المشاريع الممولة من مؤسسات الوساطة المالية حيث بلغت المشاريع المسجلة في هذا القطاع 3016 من أصل 5227 أي بنسبة تصل 57.70 % يليه قطاع الخدمات بعدد يصل الى 1049 وبنسبة تصل الى 20.07%، يأتي بعد ذلك قطاع البناء و الأشغال العمومية بعدد مشاريع 966 من أصل 5227 أي بنسبة تبلغ 18.48%.

و يرجع هذا التباين الكبير في توزيع المشاريع على مختلف القطاعات الى ما يلي:

- تتجه رغبة الشباب المستثمر في أنشاء مؤسسات مصغرة الى قطاع النقل والخدمات ، وهذا لتوافق هاذين القطاعين مع المؤهل الدراسي لهذه الفئة من المستثمرين، حيث أن أغلبهم لا يحمل مؤهل دراسي كبير (ثانوي أو متوسط أو أساسي)[1]، هذا من جهة، ولمرونتها ومردوديتها السريعة مقارنة مع قطاعات اخرى، بالإضافة الى موقع الولاية الجغرافي الذي يجعلها رابطا بين بين كل الولاية، ولطبيعة الولاية الصناعية و السكنية تحتاج لتوفير عدد لا بأس به من وسائل النقل لتغطية إحتياجات الولاية في هذا القطاع و خصوصا بين منطقة حاسي مسعود والمناطق الأخرى.
- القسم الثاني ويظم القطاعات التالية (الصناعة و الزراعة، والصحة والسياحة)، حيث نلاحظ فيه تدني واضح في عدد المشاريع الإستثمارية مقارنة مع قطاعات القسم الأول رغم الأهمية الإقتصادية لهذه القطاعات، والدور الهام لها في التمية المحلية والوطنية، وتحفيز الدولة للمستثمرين في هذه القطاعات ، حيث بلغ عدد المشاريع المسجلة في فترة الدراسة بالنسبة لقطاع الصناعة 114 من أصل 5227 أي بنسة تصل الى 18،2% ، يليها قطاع الزراعة بعدد مشاريع مسجل يبلغ 51 وبنسبة تبلغ 98،0%، ثم قطاع الصحة بعدد يبلغ 19 مشروع إستثماري، وبنسبة تبلغ 36،0%، وأخير قطاع السياحة بعدد يبلغ 2 ، وبنسبة تصل الى 23،0% .
- وبشكل عام نلاحظ من الجدول السابق أن غالبية المستثمرين المحليين يتجهون للمشاريع التي تحقق ربحا كبيرا وسريعا (الخدمات و النقل و البناء و الأشغال العمومية) والتي لا تتطلب مؤهلات تسيرية عالية[2]، كما نلاحظ تدنيا كبيرا في المشاريع الإنتاجية (قطاع الصناعة ، قطاع الفلاحة ، قطاع السياحة) ، رغم أهميتهما الإقتصادية وذلك لكبر المبالغ المطلوبة، ولطول فترة الإستثمار (الربح لا يكون سريعا)، وهو ما يفسر إفتقار الشباب المستثمر لروح المقاولاتية، في إنشار مشاريع إستثمارية متميزة وقادرة على المنافسة المحلية والدولية، وبحثهم عن الأنشطة التي لا تتطلب أدنى مجهود، وهذا ما يجعل البنوك تتردد في إتخاد قرارت التمويل، أ و الحد من هذه القرارت وتسقيفها مراعاة لخريطة التوازن الكلي للإستثمار والتي تسعى مؤسسات الوساطة المالية للمحافظة عليها و تطويرها. وهذا ما يعكسه الشكل التالي:

[1] (ز.ع) إطار الإحصاء ،الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،ورقلة 2013/4/30 (مقابلة شخصية)

[2] نفس المرجع السابق.

- الشكل (2-1) : تطور المشاريع في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة من (2002 الى 2012)

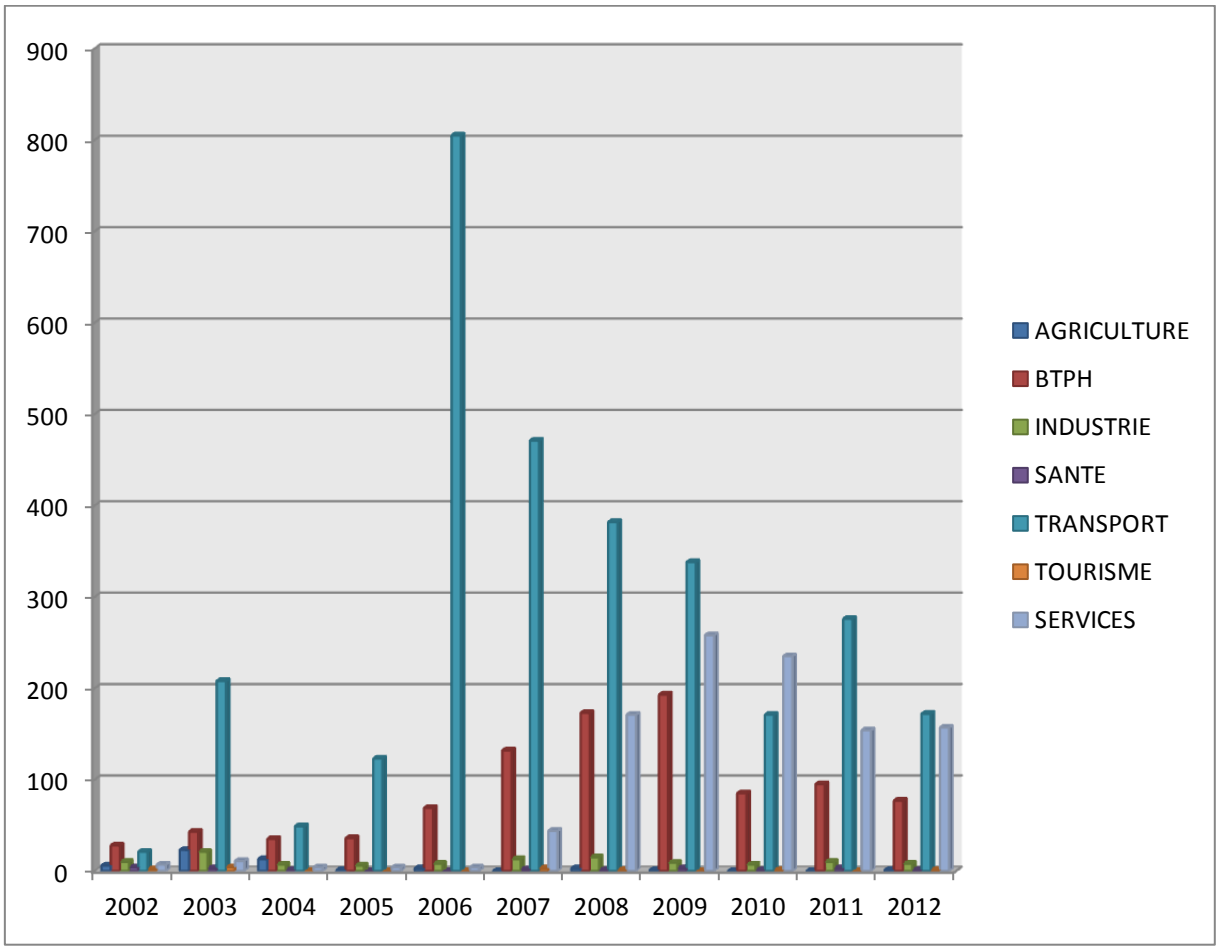

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (1- 1)

الشكل (2-1) يعطينا نظرة واضحة على تطور المشاريع الممولة من طرف مؤسسات الوساطة المالية في ولاية ورقلة، حيث يوضح لنا مدى إقبال المستثمرين على الإستثمار في قطاعات (النقل ، الخدمات ، البناء والأشغال العمومية) ، مقارنة مع باقي القطاعات ، نظرا لما لسهولة إنشاء هذه المشاريع، مع ما توفره هذه الأخيرة من وفرات مالية كبيرة وفي وقت قصير.

ثانيا : تطور مبالغ الإستثمار حسب قطاع النشاط خلال الفترة (من 2007 الى 2012) :

بعد ما رأينا سابقا تطور عدد المشاريع الإستثماري خلال فترة الدراسة(2002-2012)، نحاول في الجزء الثاني ملاحظة مدى طور المبالغ المستثمرة في مختلق القطاعات المدروسة، ومدى مساهمة مؤسسات الوساطة المالية في تطور هذه المشاريع المستثمرة خلال فترة الدراسة، والجدول التالي يبين تطور المبالغ المستثمرة في ولاية ورقلة خلال الفترة الممتدة من (2002-2012).

جدول (1-2) : تطور مبالغ الإستثمار في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة (من 2002-2012)

SERVICES	TOURISME	TRANSPORT	SANTE	INDUSTRIE	BTPH	AGRICULTURE	
349،91	20،27	255،53	76،97	379،42	5043،47	27،23	**2002**
2575،37	396،24	6164،15	15،96	828،89	4072،97	214،78	**2003**
500،40	0،00	1111،81	443،91	622،88	4033،57	563،71	**2004**
191،69	0،00	4991،03	0،00	730،76	2773،40	5،80	**2005**
273،40	0،00	22387،56	0،00	3472،73	10790،50	59،25	**2006**
5521،94	94،19	14800،48	41،03	5236،03	18068،08	0،00	**2007**
9465،92	14،98	14341،93	23،29	7613،79	19739،14	93،89	**2008**
12479،77	0،00	9893،44	93،60	1252،22	12565،21	8،20	**2009**
8721،12	9،98	6013،11	16،00	1388،47	5734،09	0،00	**2010**
4861،92	0،00	7180،17	285،39	1136،20	5675،66	0،00	**2011**
4497،76	242،24	3361،32	44،43	1037،86	4774،78	17،36	**2012**
49439،20	**777،90**	**90500،53**	**1040،57**	**23699،23**	**93270،86**	**990،22**	**المجموع**
19،04%	**0،30%**	**34،85%**	**0،40%**	**9،12%**	**35،91%**	**0،38%**	**النسبة**

المصدر : الشباك الوحيد اللامركزي لورقلة

نلاحظ من الجدول ما يلي :

القسم الأول من الجدول ويظم القطاعات الحائزة على أكبر المبالغ المستثمرة ويحتوي على القطاعات التالية (البناء والأشغال العمومية، النقل، الخدمات)، والملاحظ هنا مقارنة مع الجدول (2-1) أنها نفس القطاعات والتي حازت على اكبر عدد من المشاريع الإستثمارية لكن مع إختلاف بسيط في الترتيب، حيث إحتل قطاع البناء و الإشغال العمومية المرتبة الأولى بمجموع مبالغ إستثمارية وصلت الى 86،93270 مليون دينار جزائري (م.دج) ، و بنسبة تصل الى حوالي 91،35% من إجمالي المبالغ المستثمرة خلال فترة الدراسة و البالغة 52،259718 م دج، يليها بعد ذالك قطاع النقل بمبلغ وصل الى 53،90500 م دج ، وبنسبة تبلغ 85،34% ، ثم بعد ذلك قطاع الخدمات بمبلغ يبلغ حوالي 20،49439 م دج، وبنسبة تصل الى 04،19%.

القسم الثاني ويضم أيضا القطاعات التالية (الصناعة، الصحة، الزراعة، السياحة)، حيث نلاحظ إختلافا طفيفا في الترتيب، مقارنة، بجدول عدد المشاريع الإستثمارية، فبقي قطاع الصناعة في المرتبة الأولى في هذا القسم بمبالغ إستثمارية وصلت الى 23،23699 م دج، وبنسبة تصل الى 12،9% من مجموع المبالغ المستثمرة، ثم بعد ذلك قطاع الصحة بمبلغ يصل الى 57،1040 م دج، وبنسبة تبلغ 40،0%، يليه بعد ذلك قطاع الزراعة بمبالغ إستثمارية تبلغ 22،990 م دج، وبنسبة تصل الى 38،0 ، وأخيرا قطاع السياحة بمشاريع إستثمارية وصلت مبالغها الى 90،777 م دج، وبنسبة بلغت 30،0%.

و يمكن توضيح معطيات الجدول السابق في الشكل البياني التالي:

الشكل (2-2) : تطور المبالغ الإستثمار في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة (من 2002-2012)

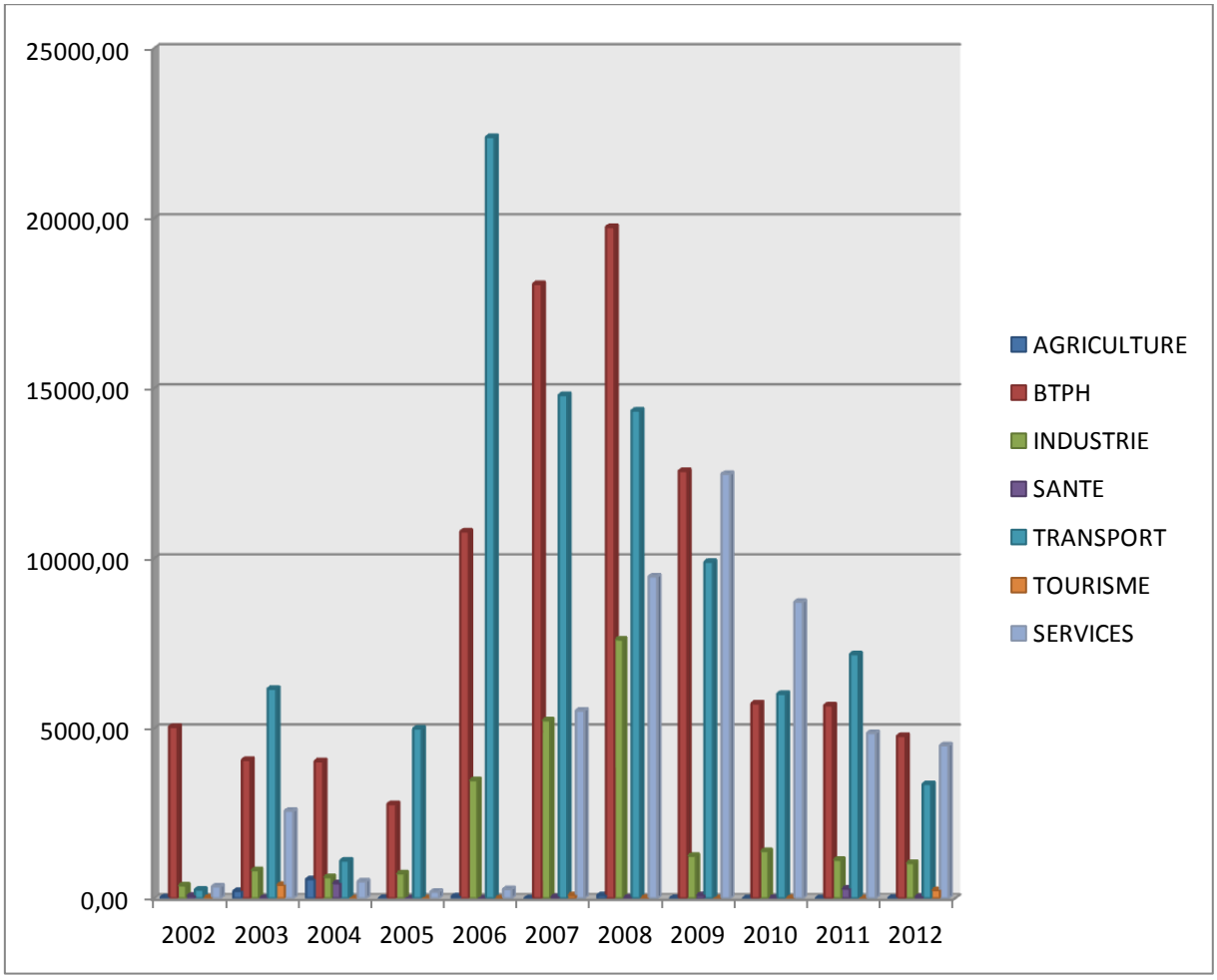

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (1-2)

نلاحظ من الشكل السابق أن حجم المبالغ المستثمرة و في أغلب القطاعات شهد إرتفاعا ملحوظا إبتداء من سنة 2006، وبدء في التناقص بشكل تدريجي ولكنه ضل مرتفعا مقارنة مع السنوات الأولى من (2002-2005)، ويرجع ذلك لصدور الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03، حيث تم من خلال هذا الأمر تقليص المدة

اللازمة للحصول على مقرر منح المزايا من 30 يوم الى 73 ساعة (ثلاثة أيام)، وهو ما ساعد في إزالة العراقيل التي كانت تعترض المستثمرين، وبالتالي ساهمت في تحسين المناخ الإستثماري، وهو ما إنعكس على عدد المشاريع المسجلة وبالتالي المبالغ المستثمرة في مجمل القطاعات.

أما بالنسبة لإختلاف الترتيب في القسم الأول و الثاني للقطاعات، حيث إحتل قطاع البناء والأشغال العمومية الصدراة مقارنة مع الجدول (2-1) والذي إحتل فيه قطاع النقل الصدراة، فيرجع ذلك الى حجم المالغ الكبيرة التي يتطلبها قطاع البناء والأشغال العمومية وكبر هذه الأخيرة مقارنة مع قطاع النقل بالرغم من تسجيل قطاع النقل مشاريع أكبر من قطاع البناء والأشغال العمومية ، وهو ما يفسر إختلاف الترتيب من حيث المالغ المستثمرة.ونفس الملاحظة بالنسبة للقسم الثاني من الجدول، بالنسبة لقطاعات (الصناعة، الصحة، الزراع ، السياحة).

ثالثا: تطور عدد العمال في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة (من 2002 الى 2012) :

أن الهدف من إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو توفير مناصب شغل للشباب، عن طريق مساهمة الدولة في دعم وتسهيل إنشاء هذه المؤسسات خدمة للتنمية المحلية من جهة، وتوفيرا لمناصب شغل جديدة لتخفيف الضغط عن ما يشهده سوق العمل من أزمات كبيرة وخصوصا على المستوى المحلي.

لهذا سنرى في هذا الجزء مقدار تطور مناصب العمل الموفرة في الفترة محل الدراسة (2002-2012) ، جراء المشاريع التي تم تسجيلها وتنفيدها على مستوى الولاية. والجدول التالي يبين تطور عدد العمال خلال الفترة ما بين (2002-2012):

الجدول رقم (1-3) : تطور عدد العمال في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة (من 2002 الى 2012)

SERVICES	TOURISME	TRANSPORT	SANTE	INDUSTRIE	BTPH	AGRICULTURE	
249	85	138	23	217	1480	36	**2002**
212	116	1615	14	411	1073	223	**2003**
75	4	321	34	189	984	161	**2004**
52	0	1342	0	255	696	16	**2005**
268	0	11334	0	336	1636	51	**2006**
1040	32	4055	20	966	3271	0	**2007**
2608	13	4109	13	657	3261	50	**2008**
2565	0	1889	32	234	2274	4	**2009**
1749	15	1408	4	979	979	0	**2010**
773	0	1887	73	251	962	0	**2011**
813	21	633	6	230	565	10	**2012**
10404	**286**	**28731**	**219**	**4725**	**17181**	**551**	**Total**
16،75%	**0،46%**	**46،27%**	**0،35%**	**7،61%**	**27،67%**	**0،89%**	**%**

المصدر : الشباك الوحيد اللامركزي لورقلة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أكبر عدد من مناصب العمل تم توفيره في قطاع النقل حيث تم تسجيل 28731 منصب عمل بنسبة تبلغ 27،46 ، يليه بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 17181 منصب عمل، وبنسبة تصل الى 67،27 ، ثم قطاع الخدمات بحوالي 10404 منصب، وبنسبة تبلغ 75،16% ، يأتي بعد ذلك قطاعات (الصناعة ، الزراعة ، السياحة، الصحة)، بمناصب عمل تبلغ 4725 و551 و286 و219 على التوالي، وبنسب تبلغ 61،7% ، 89،0% ، 46،0%، 35،0 ، أيضا على التوالي. ولتوضيح أفضل للمعطيات السابقة نلاحظ الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3) : تطور عدد العمال في ورقلة حسب الأنشطة خلال الفترة (من 2002 الى 2012)

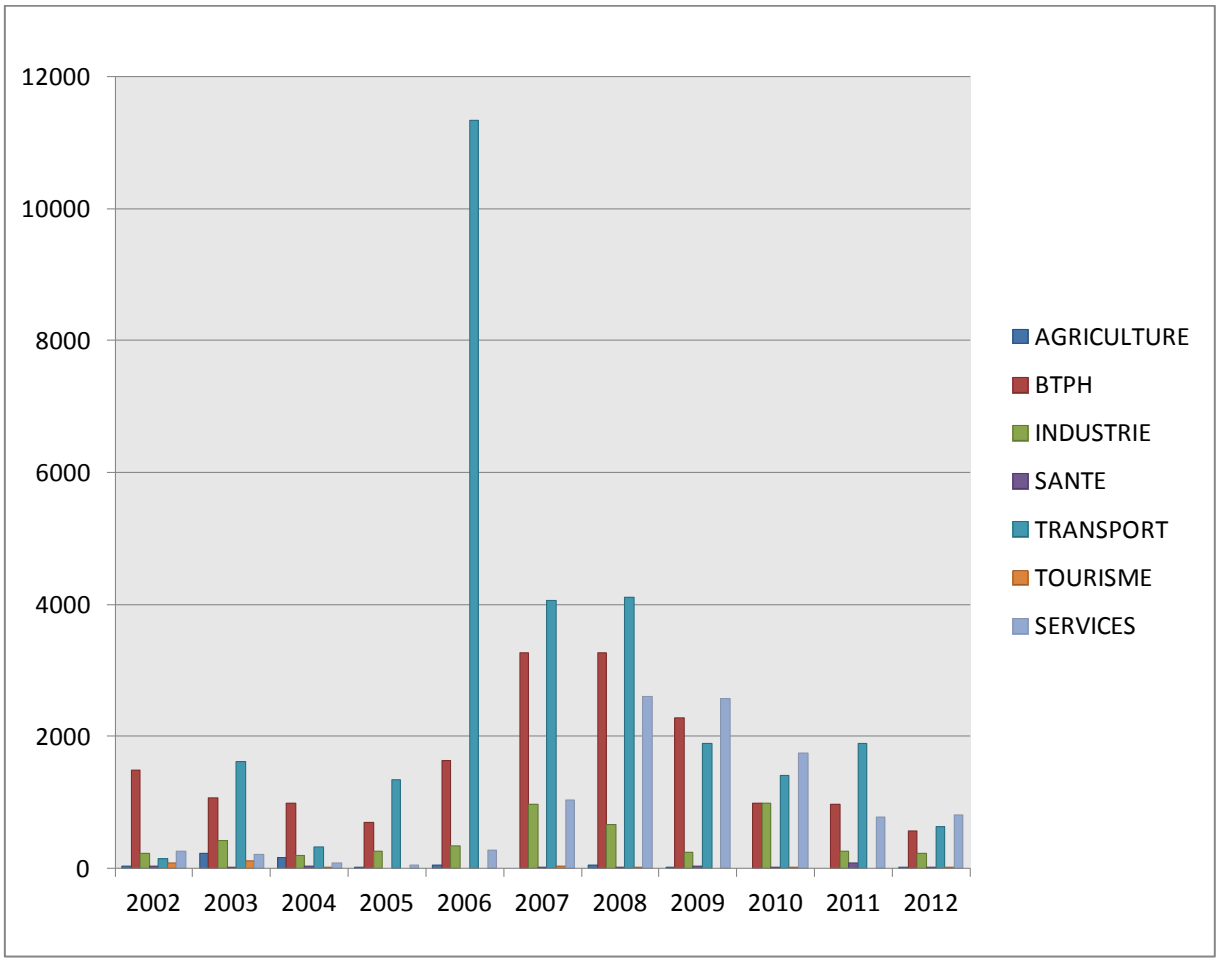

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (1-3)

من خلال الشكل السابق، نلاحظ تقريبا نفس السياق في الأشكال السابقة، فقد تم تسجيل إرتفاعا ملحوضا في عدد مناصب العمل التي تم توفيرها إبتداء من سنة 2006، وهذا إنعكاسا لعدد المشاريع المسجلة في نفس الفترة، وإنسجاما أيضا مع القوانين الصادرة في تلك الفترة والتي ساهمت في هذا الإرتفاع.

كما نلاحظ ايضا أن العدد الكبير من مناصب العمل تم توفيره في قطاع النقل وهذا للعدد الكبير من المشاريع المسجلة في هذا القطاع لإتجاه أغلب المستثمرين لهذا القطاع، يليه بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية، ولكون هذين القطاعين لا يتطلبان مؤهلات و لا قدرات تسييريه كبيرة.

المطلب الثاني : دراسة توزع المشارع على دوائر ورقلة :

يعتبر مؤشر البطالة من بين أهم المؤشرات الدالة على مدى النمو الإقتصادي، وينعكس نجاح المشاريع التنموية في مدى ما تحققه للمجتمع من فوائد، وفي مقدار ما توفره من مناصب عمل .لهذا سنرى في هذا الجزء توزيع ما تم توفيره من مناصب عمل على مستوى ولاية ورقلة على مختلف بلديات الولاية وهذا من خلال حجم مناصب العمل الناتجة عن هذه المشاريع التنموية خلال الفترة الممتدة بين (2002-2012)، والجدول التالي يبين ذلك :

	AGRICULTURE	BTPH	INDUSTRIE	SANTE	TRANSPORT	TOURISME	SERVICES	Total	%
Ouargla	19	535	28	11	1874	8	615	**3090**	**59،12%**
Ain Beida	3	52	3	0	99	1	63	**221**	**4،23%**
N'goussa	6	19	2	0	163	0	42	**232**	**4،44%**
H.Messaoud	0	37	7	2	20	2	10	**78**	**1،49%**
Rouissat	0	137	4	1	299	0	185	**626**	**11،98%**
Blidet Amor	3	4	9	0	35	0	8	**59**	**1،13%**
Tebesbest	0	29	2	0	120	0	27	**178**	**3،41%**
Nezla	0	27	7	0	87	0	22	**143**	**2،74%**
Zaouia Abidia	0	7	10	0	16	0	2	**35**	**0،67%**
Sidi Slimane	0	1	0	0	8	0	2	**11**	**0،21%**
Sidi Khouiled	3	17	2	0	35	0	7	**64**	**1،22%**
H.Ben Abdellah	7	10	5	0	11	0	6	**39**	**0،75%**
Touggourt	2	47	22	4	175	0	37	**287**	**5،49%**
El-Hadjira	6	10	1	0	15	1	3	**36**	**0،69%**
Taibet	1	3	0	0	12	0	3	**19**	**0،36%**
Temacine	1	6	5	1	20	0	7	**40**	**0،77%**
Bennaceur	0	6	0	0	7	0	2	**15**	**0،29%**
M'nagueur	0	5	0	0	6	0	1	**12**	**0،23%**
Megarine	0	6	7	0	11	0	0	**24**	**0،46%**
Al-Alia	0	0	0	0	3	0	1	**4**	**0،08%**
El-Borma	0	8	0	0	0	0	6	**14**	**0،27%**
TOTAL	**51**	**966**	**114**	**19**	**3016**	**12**	**1049**	**5227**	**100،00%**

الجدول رقم (1–4): توزع عدد العمال في ورقلة حسب البلديات وحسب الأنشطة في الفترة من (2002–2012)–المصدر : الشباك الوحيد اللامركزي لورقلة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اكبر عدد لمناصب العمل تم تسجيله في بلدية ورقلة بـ 3090 منصب عمل من إجمالي مناصب العمل المتوفره على مستوى الولاية و المقدرة بحوالي 5227 منصب عمل ، و بنسبة تصل الى 12،59% ، تليها بعد ذلك بلدية الرويسات بعدد 626 منصب عمل ، وبنسبة تبلغ 98،11%، ثم تأتي بعدها بلدية تقرت ب 287 منصب عمل ، وبنسبة تبلغ 49،5%، بعده بلديتي عين البيضاء ، و أنقوسة بعدد 221 و 232 على التوالي ، و بنسب تبلغ 23،4%و 44،4% على التوالي أيضا.تم تتوزع باقي النسب (من 41،3% الى 08،0%) عى باقي البلديات.

و الشكل(2-4) التالي يوضح توزع مناصب العمل على بلديات الولاية خلال الفترة من (2002-2012):

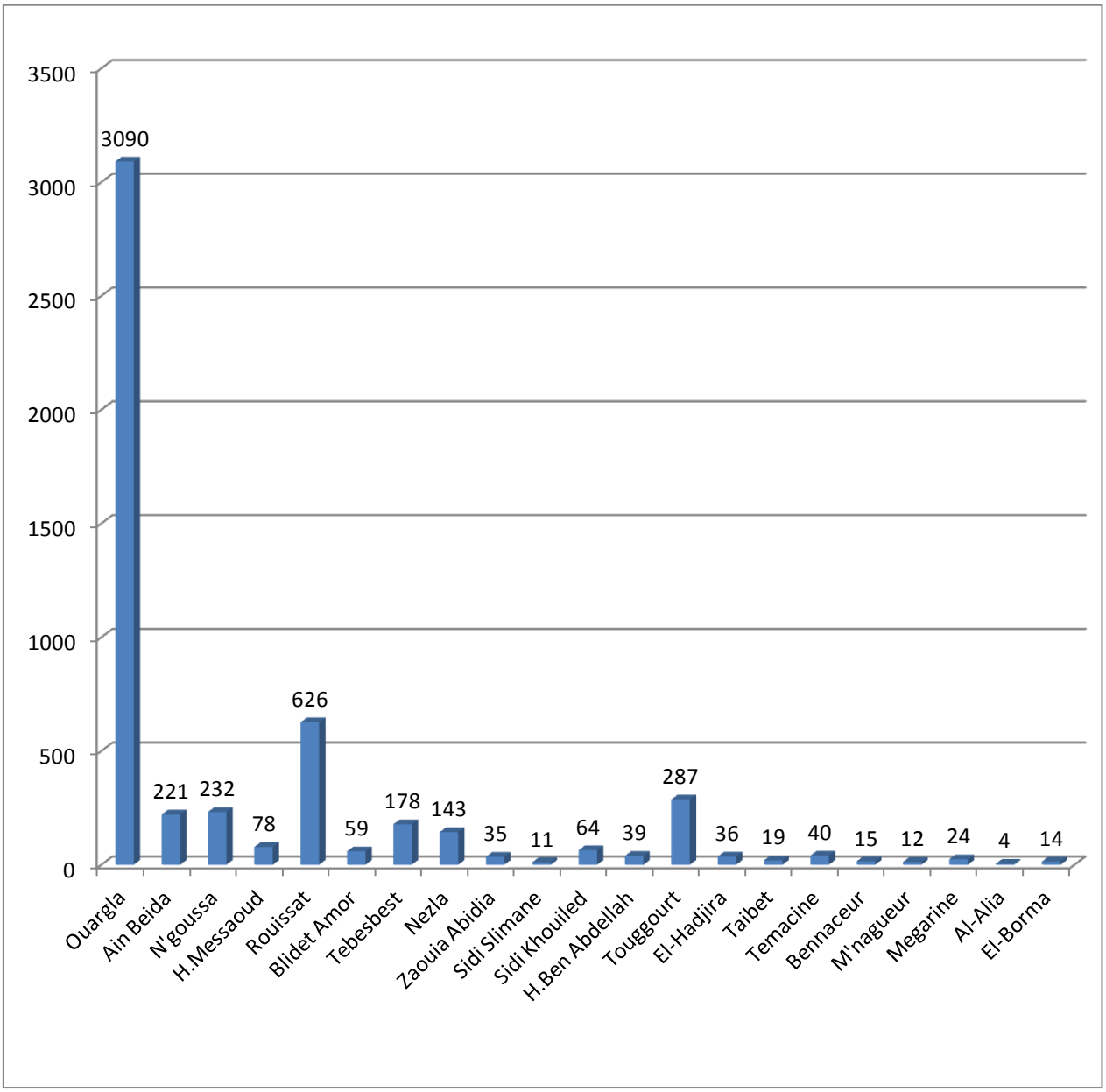

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (1-4)

إذن ومن خلال الشكل السابق نلاحظ إستحواذ المناطق الحضرية على حصة الأسد من مجمل مناصب العمل الموفرة، حيث سجلت أعلى نسبة في مدينة ورقلة (12،59%) وبلدية الرويسات بـ 98،11%، تليها تقرت ب 49،5 ، ثم بلديتي عين البيضاء و أنقوسة بـ 23،4% و 44،4% . ليبلغ إجمالي البلديات السابقة ما نسبته 26،85% ، و هي نسبة كبيرة تعكس تمركز أغلبية الإستثمارات في المدن الكبرى، وإنعدام التوازن في التنمية المحلية.

المطلب الثالث : دراسة بعض المؤسسات التي إستفادت من وكالة دعم الإستثمار

بعدما تطرقنا في المطلبين السابقين الى الواقع الإستثماري ولو بشكل جزئ في ولاية ورقلة، (من خلال دراسة إحصائية للمشاريع الإستثمارية المسجلة في إحدى مؤسسات دعم الإستثمار التابعة للدولة)، سنأخد في هذا المطلب عينة لبعض المؤسسات التي إستفادت من المزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، ومولت جزئيا أو كليا من طرف مؤسسات الوساطة المالية (البنوك)، ونرى مدى النسبة الفعلية لمساهمة هذه الأخيرة في تمويل هذه المشاريع الإستثمارية .

1- دراسة لبعض المشاريع الناجحة التي إستفادت من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الإشتثمار و مولت من طرف البنوك:

1-1- دراسة حالة لمشروع نقل العمال

الجدول رقم (2-1) : بطاقة تلخيصية عن المشروع – أ –

التعريف بالمشروع	– مؤسسة واقعة بمنطقة ورقلة ، حي بامنديل ، تم إنشائها سنة 2006. – نشاطها : نقل العمال بواسطة 10 الحافلات – نوع الإستثمار : إنشاء – القيمة الإجمالية للمشروع 34.200.000 دج – الأموال الخاصة : 10.260.00 دج – القروض البنكية : 23.940.000 دج – عدد مناصب العمل المباشرة و المتوقعة ما بين 21
الإمتيازات الممنوحة للمشروع	يستفيد هذا المشروع و لمدة سنتين كمرحلة للإنجاز من المزايا التالية : – نسبة منخفظة من الحقوق الجمركية على المعدات المستوردة – الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة – الإعفاء من حقوق تحويل الملكية بعد شراء كافة العتاد هنا يدخل المشروع مباشرة مرحلة الإستغلال التي كانت سابقا محددة بـ 5 سنوات ، خلال هذه المرحلة يستفيد من المزايا التالية : – الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات – الإعفاء من الرسم على النشاط المهني

الوضعية المالية بعد الإستفادة من الإمتيازات الجبائية	– إستفاد هذا المشروع من إعفاءات جبائية و جمركية (نسبة الإعفار الجبائي 17 % ، و الإعفار الجمركي 5%) – قيمة المشروع قبل الإيتفادة من الإمتيازات :34.200.000 دج – قيمة المشرروع بعد الإستفادة من الإمتيازات : 26.676.000 دج – إنتهى هذا المشرروع من مرحلة الإنجاز ، و دخل نرحلة الإستغلال ، وهنا سيزيد حجم الدعم الجبائي و الذي سيتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

المصدر : إعداد الطالب بالإعتماد على معلومات الشباك الوحيد اللامركزي لورقلة

ثانيا: دراسة حالة لمشروع شراء معدات البناء و كرائها

الجدول رقم (3–2): بطاقة تلخيصية عن المشروع – ب –

التعريف بالمشروع	– مؤسسة واقعة بمنطقة بني ثور ورقلة ، تم إنشائها سنة 2007 – نشاطها : كراء معدات البناء التي تثمثل في 2 مضخة إسمنت ورافعة – نوع الإستثمار : توسيع – القيمة الإجمالية للمشروع : 54.000.000 دج – الأموال الخاصة : 15.000.000 دج – القروض البنكية : 39.000.000 دج – عدد مناصب العمل المباشرة و المتوقعة 15
الإمتيازات الممنوحة للمشروع	يستفيد هذا المشروع و لمدة 3 سنوات كمرحلة للإنجاز من المزايا التالية : – نسبة منخفظة من الحقوق الجمركية على المعدات 5% – الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة 17% – الإعفاء من حقوق تحويل الملكية – هذا المشروع لم يتم إنجازه خلال 3 سنوات بسبب أنه لم يتم شراء كافة المعدات والأدوات لهذا تقدم صاحب المشروع بطلب تمديد. بعد شراء كافة العتاد هنا يدخل المشروع مباشرة مرحلة الإستغلال التي كانت سابقا محددة بـ 5 سنوات، خلال هذه المرحلة يستفيد من المزايا التالية :

	- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني
الوضعية المالية بعد الإستفادة من الإمتيازات الجبائية	- إستفاد هذا المشروع من إعفاءات جبائية وجمركية (نسبة الإعفار الجبائي 17 % ، و الإعفار الجمركي 5%) - قيمة المشروع قبل الإستفادة من الإمتيازات :54.000.000 دج - قيمة المشرروع بعد الإستفادة من الإمتيازات :42.120.000 دج إنتهى هذا المشرروع من مرحلة الإنجاز، ودخل نرحلة الإستغلال، وهنا سيزيد حجم الدعم الجبائي والذي سيتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

المصدر : إعداد الطالب بالإعتماد على معلومات الشباك الوحيد اللامركزي لورقلة

ثالثا : دراسة حالة لمشروع نقل البضائع بين الولايات

الجدول رقم (3–3) : بطاقة تلخيصية عن المشروع – ت –

التعريف بالمشروع	- مؤسسة واقعة منطقة بوغفالة ورقلة ، تم إنشائها سنة 2009 - نشاطها : نقل البضائع ما بين الولايات بواسطة 3 شاحنات - نوع الإستثمار : إنشاء - القيمة افجمالية للمشروع : 30.000.000 دج - الأموال الخاصة : 11.150.000 دج - القروض البنكية : 18.850.000 دج - عدد مناصب العمل المباشرة و المتوقعة 12 -
الإمتيازات الممنوحة للمشروع	يستفيد هذا المشروع و لمدة 3 سنوات كمرحلة للإنجاز من المزايا التالية : - نسبة منخفضة من الحقوق الجمركية على المعدات 5% - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة 17% - الإعفاء من حقوق تحويل الملكية

	بعد شراء كافة العتاد هنا يدخل المشروع مباشرة مرحلة الإستغلال التي كانت سابقا محددة بـ 5 سنوات، خلال هذه المرحلة يستفيد من المزايا التالية : - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني
الوضعية المالية بعد الإستفادة من الإمتيازات الجبائية	- إستفاد هذا المشروع من إعفاءات جبائية و جمركية (نسبة الإعفار الجبائي 17 %، و الإعفار الجمركي 5%) - قيمة المشروع قبل الإستفادة من الإمتيازات :30.000.000 دج - قيمة المشرروع بعد الإستفادة من الإمتيازات :25.050.000 دج إنتهى هذا المشرروع من مرحلة الإنجاز، ودخل نرحلة الإستغلال، وهنا سيزيد حجم الدعم الجبائي والذي سيتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

المصدر : إعداد الطالب بالإعتماد على معلومات الشباك الوحيد اللامركزي لورقلة

هذه المؤسسة حصلت على مقرر منح المزايا من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، وإستفادت من جميع التحفيزات الجبائية والجمركية والمقدرة بنسبة 17 %كإعفاء جبائي و5%كإعفار جمركي في مرحلة الإنجاز، وحققت وفرات مالية إستفادت منها الشركة لتغطية نفقاتها وتكاليف الإنجاز، وتعتبر هذا المشروع من المشروعات الناجحة حيث ساهم في تدعيم وتطوير قطاع هام جدا للتنمية الإقتصادية ألا وهو قطاع النقل، وهنا يبرز دور مؤسسات الوساطة المالية (البنوك) في دعم وتمويل هذه المشروعات الإستثمارية ، والتي بدورها تؤثر إيجابا على مستوى النمو الإقتصادي ككل.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال ما تقدم نرى مدى الأهمية التي تلعبها مؤسسات الوساطة المالية في دعم و تحفيز مختلف المشاريع الإستثمارية، من خلال تمويل الإستثمارات وفي مختلف القطاعات، وما يوفره ذلك من فرص للعمل، وهو ما يبرز الدور الهام و الأساسي لهذه المؤسسات في دعم و تنمية الإقتصاد الوطني، بالرغم من أن قطاع مؤسسات الوساطة المالية لا يعمل بكل أنواعه في الجزائر وإقتصاره على البنوك التجارية فقط، لهذا كان على الدولة إتخاد التدابير اللازمة من أجل توفير البيئة المناسبة لباقي انواع مؤسسات الوساطة المالية لكي تنشط هي الأخرى وتساهم في زيادة النمو الإقتصادي من خلال توفير المزيد من التمويل لمختلف الهيئات الباحثة على التمويل.

خاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تقدم من دراسة لمؤسسات الوساطة المالية و الدور الهام الذي تقوم به, من خلال تأدية وظيفتها الأساسية (الوساطة المالية), و ما تقدمه من خيارات من خلال توفير و تلبية مختلف الحاجيات التمويلية لمختلف المؤسسات و الهيئات الناشطة في الميدان الإقتصادي, و إنعكاس ذلك على النمو الإقتصادي و زيادة الدخل القومي ككل.

حيث تناولنا الموضوع في فصلين أساسيين , تناولا تحديد و تعريف مختلف أنواع مؤسسات الوساطة المالية و كيفية عملها, و العلاقة بينها و بين مختلف الأطراف الفاعلة و الناشطة في العملية الإقتصادية, و ذلك مت خلال عملية التمويل بمختلف أنواعها. كما تم الإستعراض و لو بشكل محدود لتأثير هذا النشاط على الواقع الإستثماري لولاية ورقلة من خلال إستعراضنا لمختلف المشاريع الإستثمارية الممولة من طرف مؤسسات الوساطة المالية.

النتائج:

- ✓ لمؤسسات الوساطة المالية دورا هاما و أساسيا في تمويل مختلف الأنشطة الإقتصادية.
- ✓ تلعب مؤسسات الوساطة المالية دورا هاما و أساسيا في خلق و إنشاء مختلف أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ تعتبر مؤسسات الوساطة المالية الملجأ الوحيد للمؤسسات الباحثة عن التمويل, سواء كان الغرض من هذا التمويل إنشاء مؤسسات جديدة, أو توسعة لنشاط موجود.
- ✓ تركز نشاط التمويل و إقتصاره على البنوك التجارية التابعة للدولة, و غياب باقي أنواع مؤسسات الوساطة المالية , و هذا نظرا لطبيعة و خصوصية النظام المالي الجزائري.
- ✓ غياب إستراتيجية واضحة للتمويل من طرف الدولة, من أجل تنمية شاملة و متوازنة.
- ✓ يمكن أن تلعب مؤسسات الوساطة المالي دورا هاما و فعالا في التقليل من البطالة و توفير مناصب عمل, و تحقيق الإكتفاء الذاتي, و تنويع الصادرات خارج المحروقات , و هذا بإتباع إستراتيجية مدروسة و هادفة.

الإقتراحات :

- ✓ العمل على تنشيط مختلف أنواع مؤسسات الوساطة المالية, مثل البورصة و شركات التأمين, و ذلك من خلال تنشيط السوق المالي, و توفير الغطاء القانوني و التشريعي اللازم لنشاط هذه الأخيرة في السوق المالي.
- ✓ إستحداث آليات تمويل جديدة تتماشى مع متطلبات المؤسسات الراغبة في التمويل, و تطوير المؤسسات الناشطة في هذا المجال.

- ✓ حث البنوك على ضرورة القيام بإبتكارات مالية جديدة, و تنويع المنتجات المصرفية و جعلها في صالح التمويل غير المباشر للمؤسسات.
- ✓ وضع بنك معلومات يربط بين مختلف أطراف العملية التمويلية (مؤسسات الوساطة المالية , المؤسسات الطالبة للتمويل) , ضمانا لسهولة الإتصال, و تخفيضا للتكاليف.
- ✓ تشجيع البنوك الإسلامية المحلية, أو إشراك الأجنبية منها في حل مشكلة التمويل, او دفع البنوك التقليدية على إتباع طريقة " رأس المال المخاطر ".

أفاق البحث :

من أجل تعميق الدراسة حول دور مؤسسات الوساطة المالية في التنمية ككل , نقترح المواضيع التالية :

- ✓ أهمية البنوك الإسلامية و دورها في تعبئة المدخرات, و توجيهها لتلبية مختلف الحاجيات التمويلية.
- ✓ كيفية إشراك و تحفيز مؤسسات الوساطة المالية الأجنبية في القيام بتمويل مختلف النشطة الإقتصادية المحلية.

قائمة

المراجع

I. المراجع باللغة العربية :

1. أحمد انور,محاسبة المنشآت المالية,دار النهضة,بيروت,1984.
2. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن, إدارة المشروعات التجارية الصغيرة, دار الصفاء, عمان, ط1, 2002.
3. خالد امين عبد الله,العمليات المصرفية,دار وائل للنشر و التوزيع,عمان.
4. رابح خوني,رقية حساني,المؤسسات الصغيرة و النتوسطة و مشكلات تمويلها,إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع,مصر,ط1, 2008.
5. رشيد صالح عبد الفتاح, البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي,دار النهضة العربية,ط1 ,الإسكندرية,2000.
6. شاكر القزويني, محاضرات في إقتصاد البنوك,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2000.
7. شمعون شمعون,البورصة,دار أطلس للنشر,الجزائر.
8. الطاهر لطرش,تقنيات البنوك,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2000.
9. عبد الغفار حنفي ,رسمية قرياص,الأسواق و المؤسسات المالية,الدار الجامعية,الإسكندرية,مصر,2001.
10. فاطمة مروة,الفنون التجارية, دار النهضة,بيروت,1994.
11. فائق شقير,عاطف الأخرس,عبد الرحمان سالم,محاسبة البنوك,دار المسيرة,ط 1 ,عمان ,الأردن,2000.
12. محمد الصرفي, البورصات, دار الفكر العربي, الإسكندرية, مصر, 2007.
13. محمد توفيق ماضي, تمويل المشروعات, دار الفكر العربية, القاهرة, مصر, 1998.
14. محمد جودت ناصر, إدارة التأمين, دار مجدلاوي للنشر, عمان,1998.
15. محمد صالح الحناوي, السيدة عبد الفتاح عبد السلام, المؤسسات المالية, البورصة و البنوك التجارية,الدار الجامعية,الإسكندرية,1998.
16. محمود صالح,التحليل المالي و الإقتصادي للأسواق المالية,مكتبة عين شمس,مصر,1995.
17. منير إبراهيم الهندي,إدارة التسويق و المنشأت المالية,مصر,1996.
18. منير إبراهيم الهندي,أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال و الأوراق المالية و صناديق الإستثمار,المعهد العربي للدراسات المالية و المصرفية,عمان,الأردن,1993.
19. منير محمد الجهيني,ممدوح محمد الجهيني,البنوك الإلكترونية,دارالفكر الجامعي,الإسكندرية,2005.
20. إلياس بن ساسي,يوسف قريشي,التسيير المالي,دار وائل للنشر2006.

II. الرسائل الجامعية :

1. بوالحقبة عبد الكريم,العجز المالي و شكل التمويل في المؤسسات الإقتصادية العمومية الجزائرية, رسالة ماجستير,كلية العلوم الإقتصاديةو التشيير,جامعة منتوري,قسنطينة'الجزائر,1998.
2. صوارية بوريديج, مذكرة ماجستير بعنوان دور البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة, جامعة قسنطينة, 2005.
3. ليلى لولاشي,التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,مساهمة القرض الشعبي الجزائري,رسالة ماجستير,كلية العلوم الإقتصادية و التسيير,جامعة محمد خيضر,بسكرة,2005.

III. التقارير و البحوث:

1. خالد زغلول حلمي,صناديق الإستثمار و تنمية الإقتصاد المصري,بحث غير منشور,جامعة المنوفية,1994.
2. شوقي احمد دنيا,البورصة حلم وكابوس, بحث مقدم في مؤتمر أسواق الأوراق المالية و البورصات'جامعة الإمارات المتحدة,مارس2007.

IV. القوانين و التشريعات :

1. مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 , الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 1982/03/16.
2. الجريدة الرسمية , العدد 47 ,أمر رقم 01-03 , المنشور في 22 أوت 2001.

V. الملتقيات و المنشورات :

1. أشرف محمد دوابة,إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية,مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية,كلية العلوم الإقتصادية و التسيير,جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف,الجزائر,17-18 أفريل 2006.

VI. المراجع باللغة الأجنبية :

1. Davide s.kidwell financial institution , markets & money ,5th ed, the Dryden piess,orlando,1993.

VII. مواقع الأنترنيت :

1. http://www.badr-bank.dz/index.php
2. http://www.andi.dz/index.php/ar/

الملاحق

SUITE DE L'EXPOSE

Renseignement à trois sources d'information

- Vis à vis du fisc : en règle
- client de bonne moralité et sérieu

Origine de l'affaire :

SARL MAGHREB CERAMIQUE composée de 04 associées, constituée à cet effet le 1 er février 2002 est inscrit au registre de commerce le 29 Avril 2002 sous le numéro 30.000123184B02 du 30.12.2008 (modifié) , et avec un capital de DA 150.000.000.00 gérée par l'associé en l'occurrence
Monsieur HAMROUNI KHALED .en qualité Gérant
Monsieur BOURENANE MED BACHIR en qualité Cogérant

Carrière d'exploitation

Cette unité de fabrication de carreaux céramiques de divers dimensions dont les équipements de productions ont étés financées en totalité par nos concours bancaires .
L'unité est rentrée en exploitation en mois de Mars 2004 qui a pu accaparé une meilleurs place au niveau national .
Cette SARL a bénéficié des avantages de l'ANDI pour la phase de réalisation et d'exploitation qui permettre de concurrencer les autres présentant des mêmes produits au niveau du marché

Les moyens :

1 - humains
outre lés 04 associés, cette unité a créer 130 postes de travail avec deux équipes qui peut être renforcé dans l'avenir .

2 - matériel
construction : l'ensemble des infrastructures sont réalisés par l'entreprise
équipement : l'ensemble des équipements financées en totalité par notre institution

Analyse financière des bilans :
Le reclassement rationnel du bilan comptable des trois dernières exercice 2008,2009 et la situation comptable arrêté au 31.10.2010 nous a permis de retirer les indices ci dessous ,
- Ratios de structure :
- la masse des ressources permanentes constitue par les fonds sociale, résultat de l'exercice , les réserves légale, les emprunts bancaires, les autres emprunts qui ont connu une dimunition d'une année à l'autre par les remboursement de l'emprunt bancaire ,
- en contre partie , les immobilisations nettes contiennent l'outil de production et d'autre matériel roulant, l'immobilisation nettes est en dégradation par l'amortissement
- Fond de roulement :
la confrontation des ressources stables aux emplois stables, ou les ressources permanents avec les immobilisation nettes ,nous aboutirons à tirer des soldes qui sont positif durant les trois exercices qui indique qu'il existe une marge de sécurité pour le financement interne d'une partie de actif circulant et qui est on progression .

Agence ou Succursale

... ...le ... ...20 ... .

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

الملحق رقم 1

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"

(ANNEXE 6 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS)

Date 10/04/2011 N°.....

Organe de décision (1) : DFPME
Structure émettrice (2) : DFPME
N° Compte : 944-300086
Agence domiciliataire : Touggourt (944)
Groupe d'appartenance : /

Date du Comité : 10/04/2011 - PV N° : 16/11
Emprunteur : SARL MAGHREB CERAMIQUE
Activité : Fabrication de carreaux céramiques
GRE : Ouargla (030)
CRE : " 3 B "

	Type de prêt ou de crédit	Montant "4"	Validité "5"	Limite Utilisat. "6"	Durée Amort. "6"	Différé Partiel "7"	Différé Total "7"	Taux ou marge "7"	Taux Comm. Engagt.
1	Crédit moyen terme (234)	31.051.048			06 mois				Selon Taux en Vigueur
2	Crédoc S/M relayé par ASM	20.000.000	31/01/2012						
3	Avance sur marchandises	10.000.000	31/01/2012						

Cette autorisation annule et remplace les précédentes

Garanties bloquantes
- Hypothèque terrain 27.036 m² étendu au constructions..... 70.000.000 DA ;
- Nantissement charpente et cuve GPL..... 42.859.160 DA ;
- Nantissement des équipements financés de € 3.930.585 C/V..... 318.446.800 DA ;
- CSL des associés à hauteur de nos engagements ;
- Chaîne de billet à ordre.

Réserves bloquantes
- ***Règlement préalable du reliquat de l'impayé logé en CES*** ;
- Situations fiscale et parafiscale récentes et apurées ;
- DPAMR + Conventions de prêt (***à actualiser***).

Garanties non bloquantes
/

Réserves non bloquantes
/

Observations :
- Les crédits portés en lignes 2 et 3 ne sont repris qu'à titre indicatif et ne constituent pas de nouvelles autorisations ;
- Les conventions de prêt doivent être enregistrées auprès de la chambre d'enregistrement et du timbre, territorialement compétente (siège social) ;
- La mise en place de nos concours est subordonnée au recueil et validation des réserves ci-dessus.

Réf. AUT.1

(1) Indiquer le comité ayant pris la décision.
(2) Indiquer la structure ayant émis l'autorisation.
(3) Indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, son rang de financement auprès de la Banque d'Algérie, et indiquer le montant total du groupe.
(4) Lorsque le prêt doit servir à l'acquisition d'équipements, le montant en Dinars est converti à titre indicatif, lors de la réalisation, prendre en considération le cours du jour.
(5) A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.
(6) A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement amortissable, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.
(7) A servir pour les crédits d'investissement.

Signature (s) Habilitée (s)

LE SOUS DIRECTEUR

F. MEZAOUR

Page - 1/2 -

الملحق رقم 2

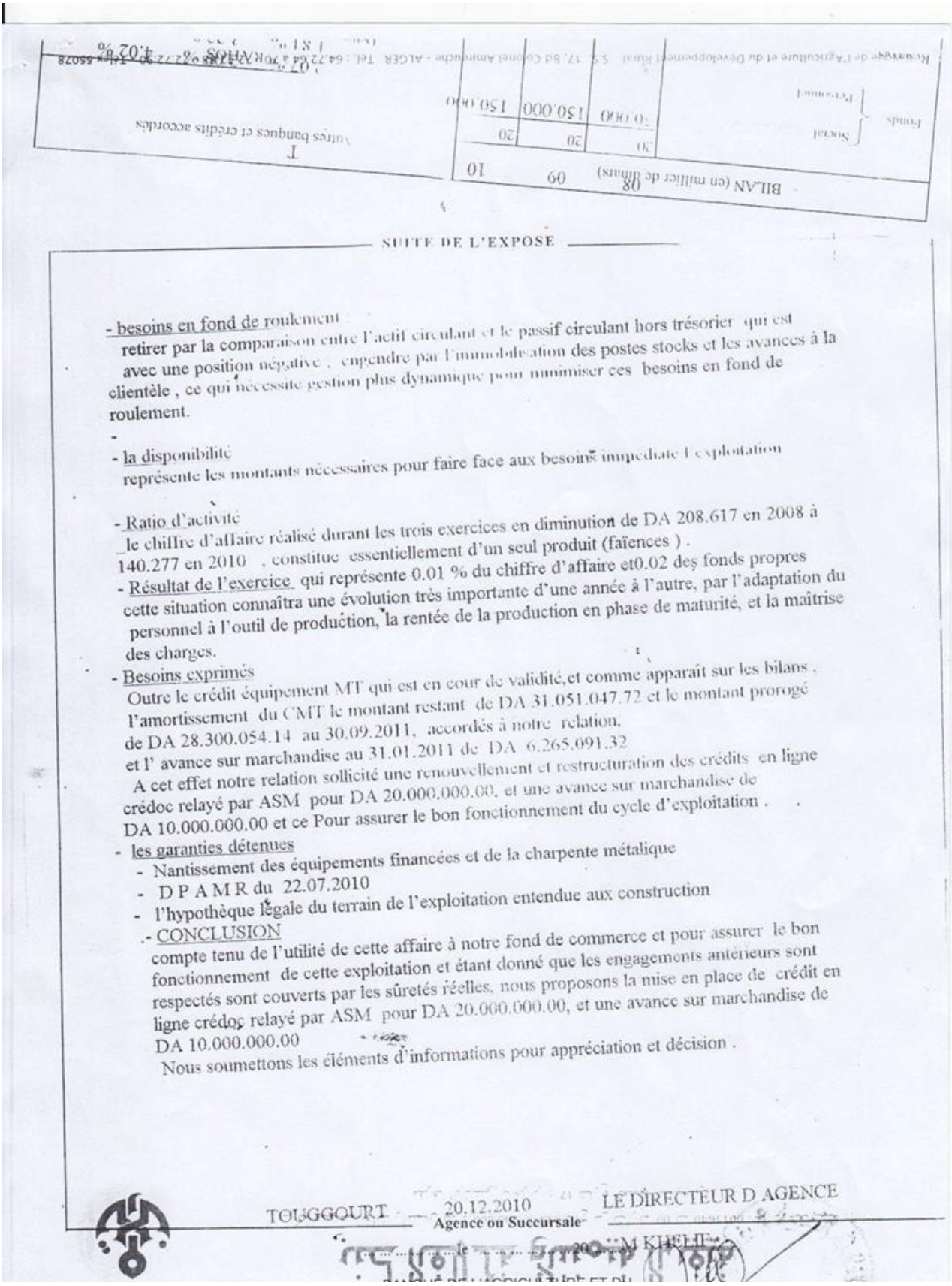

SUITE DE L'EXPOSE

- besoins en fond de roulement
retirer par la comparaison entre l'actif circulant et le passif circulant hors trésorier qui est avec une position négative , engendre par l'immobilisation des postes stocks et les avances à la clientèle , ce qui nécessite gestion plus dynamique pour minimiser ces besoins en fond de roulement.

-
- la disponibilité
représente les montants nécessaires pour faire face aux besoins immédiat l'exploitation

- Ratio d'activité
le chiffre d'affaire réalisé durant les trois exercices en diminution de DA 208.617 en 2008 à 140.277 en 2010 , constitue essentiellement d'un seul produit (faïences) .
- Résultat de l'exercice qui représente 0.01 % du chiffre d'affaire et0.02 des fonds propres cette situation connaîtra une évolution très importante d'une année à l'autre, par l'adaptation du personnel à l'outil de production, la rentée de la production en phase de maturité, et la maîtrise des charges.
- Besoins exprimés
Outre le crédit équipement MT qui est en cour de validité,et comme apparaît sur les bilans , l'amortissement du CMT le montant restant de DA 31.051.047.72 et le montant prorogé de DA 28.300.054.14 au 30.09.2011, accordés à notre relation.
et l' avance sur marchandise au 31.01.2011 de DA 6.265.091.32
A cet effet notre relation sollicité une renouvellement et restructuration des crédits en ligne crédoc relayé par ASM pour DA 20.000.000.00, et une avance sur marchandise de DA 10.000.000.00 et ce Pour assurer le bon fonctionnement du cycle d'exploitation .
- les garanties détenues
  - Nantissement des équipements financées et de la charpente métalique
  - D P A M R du 22.07.2010
  - l'hypothèque légale du terrain de l'exploitation entendue aux construction

.- CONCLUSION
compte tenu de l'utilité de cette affaire à notre fond de commerce et pour assurer le bon fonctionnement de cette exploitation et étant donné que les engagements antérieurs sont respectés sont couverts par les sûretés réelles, nous proposons la mise en place de crédit en ligne crédoc relayé par ASM pour DA 20.000.000.00, et une avance sur marchandise de DA 10.000.000.00
Nous soumettons les éléments d'informations pour appréciation et décision .

TOUGGOURT 20.12.2010 LE DIRECTEUR D AGENCE
Agence ou Succursale
le 20 M KHELIFA

تابع للملحق رقم 1

MOUVEMENT DU COMPTE (en milliers de dinars)

MOUVEMENT DU COMPTE		MOIS	POSITIONS EXTREMES						DUREE DES PERIODES Créditrices	OBSERVATIONS
DEBIT	CREDIT		DATE	D/C	MINIMUM	DATE	D/C	MAXIMUM		
ANNEE 2010										
12.283	17.820	JAN	24-	C	930	28	C	8.810	31 Jrs	
18.550	20.326	FEV	17	C	448	28	C	10.559	28 Jrs	
19.887	16.853	MAR	14	C	2.626	16	C	9.164	31 Jrs	
34.233	26.449	AVR	14	C	6	07	C	2.106	30 Jrs	
32.342	33.789	MAI	20	C	31	02	C	8.726	31 Jrs	
27.225	32.247	JUIN	10	C	250	01	C	5.708	30 Jrs	
10.706	22.934	JUIL	01	C	36	29	C	7.137	31 Jrs	
23.448	20.123	AOU	15	C	153	30	C	7.642	31 Jrs	
15.413	20.025	SEPT	02	C	64	30	C	8.425	30 Jrs	
16.698	16.039	OCT	21	C	365	31	C	4.766	31 Jrs	
19.617	17.930	NOV	29	C	375	15	C	8.506	30 Jrs	
12.476	9.569	DEC	06	C	17	01	C	3.310	20 Jrs	
252.878	254.120									

UVEMENT D'ESCOMPTE (en milliers de dinars)

Année	Montant cumulé des remises	Risques en cours au	Appréciation du papier
20			Montant
20			Qualité
20			Longueur % impayés

MOUVEMENT D'AVALS ET D'OBLIGATIONS CAUTIONNEES

trimestre	Utilisation cumulée du trimestre		en cours.		
	Aval	O. C.	échéance	Aval	O. C.

Exposé de l'affaire

1°) Indiquer éventuellement les modifications juridiques survenues dans la situation de l'affaire.

2°) S'il s'agit d'une première demande l'exposé doit énumérer:

- les membres du Conseil d'administration ou les principaux dirigeants
- les renseignements recueillis auprès de 3 sources d'information

3°) Se conformer au cavenas type de la demande de crédit. (cf. circulaire n° 339 en respectant la disposition des titres suivants:

- origine de l'affaire
- Administration et modifications éventuelles
- objet du crédit
- moyens
- bilan
- activité
- Besoins et issue des crédits

تابع للملحق رقم 3

ب. ف. ت. ر

BANQUE
DE L'AGRICULTURE ET DU
DEVELOPPEMENT RURAL

Date de l'Entrée en Relations
Date de la Demande Initiale 03.07.2002
Siège 08.12.2010

DESTINATAIRE
G..R.E DE OUARGLA 030
~~Département commerciale~~

COMPTE RENDU D'ENGAGEMENTS CONTRACTES
LE ..... PAR .....
PREMIERE DEMANDE OU RENOUVELLEMENT

Succursale OUARGLA 030 TOUGGOURT 944

Nom ou raison sociale	SARL MAGHREB CERAMIQUE	N° DU COMPTE
et forme de la Société et capital	SARL	~~944.300.066.300.0.09~~
Activité professionnelle	FABRICATION CARREAU CERAMIQUE	INDICE D'ACTIVITE
Domicile	62 RUE DE LA PALESTINE TOUGGOURT W.OUARGLA	MATRICULE SCAR
N° d'immatriculation ou R.C.	00B0123184	-

Formes de crédits	Autorisations en cours		Autorisations demandées		Utilisations au 20.12.2010
	Montants	Echéances	Montants	Echéances	
Crédit équipement MT	93.153.143.00	31.03.2011	-------	------	- 31.051.047.72
					- 28.300.054.14
CREDOC Relayé par ASM	12.000.000.00	31.01.2011			- 6.265.091.32
Avance Sur Marchandise	8.000.000.00	31.01.2011			+ 5.114.905.04
OC Douane	2.000.000.00	31.01.2011			
Credoc Relayé par ASM	------	------	20.000.000.00	01 Ans	
Avance Sur Marchandise	----------	--------	10.000.000.00	01 Ans	

INTERETS	ESCOMPTE	COMMISSIONS
Tarif N°	Taux d'escompte	— sur Avis
Intérêts Créditeurs		— sur Cautions
Intérêts Débiteurs		

Taux en vigueur

GARANTIES FOURNIES PAR LE CLIENT OU PAR DES TIERS

QUANTITE	Nature des Garanties ou désignation des Titres	COURS	MONTANT
	- D P A M R en profit de la BADR - Chaînes de billet à ordre - Nantissement du matériel à financer - hypothèque du terrain étendu à la construction - nantissement de la charpente		

RECAPITULATION DE LA SITUATION IMMOBILIERE DU CLIENT

DATES DES RELEVES		ENUMERATION SUCCINTE DES IMMEUBLES	DATE DE L'ESTIMATION	ESTIMATION DES IMMEUBLES	MONTANT DES HYPOTHEQUES	ECHEANCE
CADASTX	HYPOTH.					

ARCH. 5 ST. 219

الملحق رقم 3

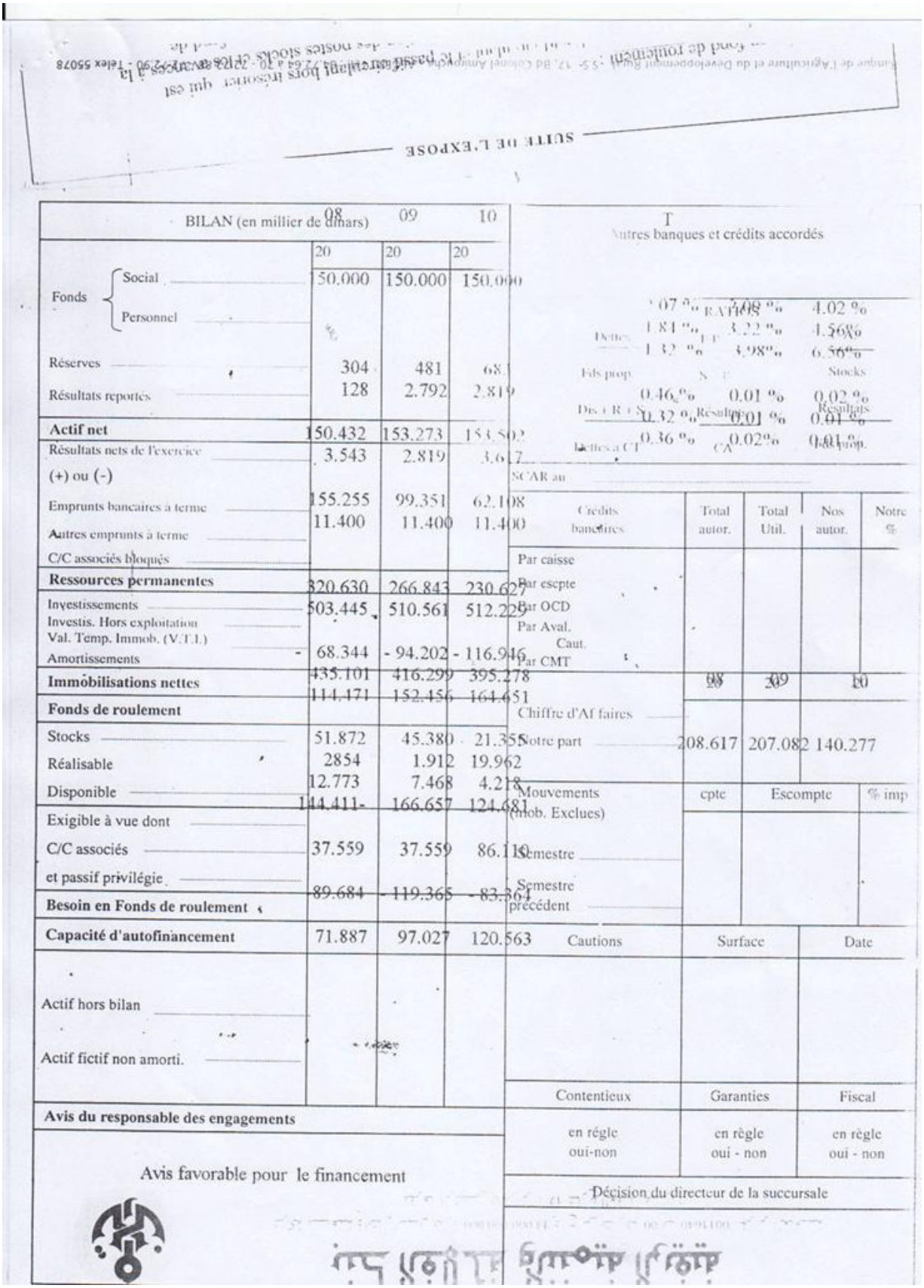

BILAN (en millier de dinars)	08	09	10
	20	20	20
Fonds — Social	50.000	150.000	150.000
Fonds — Personnel			
Réserves	304	481	68.
Résultats reportes	128	2.792	2.819
Actif net	150.432	153.273	153.502
Résultats nets de l'exercice (+) ou (-)	3.543	2.819	3.617
Emprunts bancaires à terme	155.255	99.351	62.108
Autres emprunts à terme	11.400	11.400	11.400
C/C associés bloqués			
Ressources permanentes	320.630	266.843	230.627
Investissements	503.445	510.561	512.225
Investis. Hors exploitation			
Val. Temp. Immob. (V.T.I.)			
Amortissements	- 68.344	- 94.202	- 116.946
Immobilisations nettes	435.101	416.299	395.278
Fonds de roulement	114.471	152.456	164.651
Stocks	51.872	45.380	21.355
Réalisable	2854	1.912	19.962
Disponible	12.773	7.468	4.218
	144.411-	166.657	124.681
Exigible à vue dont			
C/C associés	37.559	37.559	86.116
et passif privilégie			
Besoin en Fonds de roulement	89.684	- 119.365	- 83.361
Capacité d'autofinancement	71.887	97.027	120.563
Actif hors bilan			
Actif fictif non amorti.			

Avis du responsable des engagements

Avis favorable pour le financement

T

Autres banques et crédits accordés

Crédits bancaires	Total autor.	Total Util.	Nos autor.	Notre %
Par caisse				
Par escpte				
Par OCD				
Par Aval.				
Caut. Par CMT				

	08	09	10
Chiffre d'Af faires			
Notre part	208.617	207.082	140.277

Mouvements (mob. Exclues)	cpte	Escompte	% imp
Semestre			
Semestre précédent			

Cautions	Surface	Date

Contentieux	Garanties	Fiscal
en régle oui-non	en règle oui - non	en règle oui - non

Décision du directeur de la succursale

تابع للملحق رقم 3